

التعليقات المفيدة
على منظومتَي

جوهرة التوحيد ونبذة الإمالي

وبذاتها

المنظومة البيقونية ومن الرحبية

إعداد
عبد السلام شاكر

رأبعة
فضيلة العلامة الشيخ
أديب الكلاس
مفظه الله

الجامعة الإسلامية دارالعلوم زكربا
لنيشيا، جنوب افريقيا

التعليقات المفيدة

على منظومتني

جَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ وَبَدْءُ الْإِمْبِيَالِي

وبدائها

المنظومة البيقونية ومن الرحبية

إعداد
عبد السلام شاكر

رَاجَعَهُ
فَضِيلَةُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ
أُوَيْبُ الْكَلَّاسِ
منظومة الله

الجامعة الإسلامية دارالعلوم زكريا

لنيشيا، جنوب أفريقيا

مقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فحريٌّ بكلِّ طالب علم أن يشتغل بحفظ المتون التي هي أساس العلوم التي ألفها جهابذة العلماء، وكان من الضروري أن تُشرح هذه المتون شعرية كانت أو نثرية لكي يُفهم معناها ويتضح فحواها ويخوض طالب العلم في بحارها؛ إذ إنها قليلة اللفظ كثيرة المعنى.

ألا وإنَّ من أجلِّ هذه العلوم وأعظمها قدراً علم التوحيد والعقيدة الإسلامية، الذي هو أصل الدِّين وما سواه فرع عنه؛ حيث يجب على كل مسلم مكلف فرض عين أن يؤمن بما يجب لله وما يجوز وما يستحيل في حقه سبحانه وتعالى وكذلك في حقِّ الرُّسل عليهم الصلاة والسلام، ويؤمن بالغيبيات والسمعيَّات التي حدَّثنا عنها كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ من أدلتها الإجمالية.

إذ كلُّ مَنْ قَلَّدَ في التَّوْحِيدِ إِيْمَانُهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ تَرْدِيدِ

وفي هذا العلم قد نثرت المتون ونُظِّمت المنظومات، فمنها:

١- متن العقيدة الطَّحَاوِيَّة للعلامة الشيخ أبي جعفر أحمد بن محمد

الطَّحَاوي الحنفي المتوفى سنة ٣٢١هـ.

- ٢- متن العقائد النسفية للعلامة الشيخ أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ.
 - ٣- منظومة بدء الأمالي للعلامة الشيخ سراج الدين علي بن عثمان الأوشي المتوفى ما بعد سنة ٥٦٩هـ.
 - ٤- منظومة جوهرة التوحيد للعلامة الشيخ إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المتوفى سنة ١٠٤١هـ.
- والذي نحن بصدد منظومته جوهرة التوحيد وبدء الأمالي.
- وقد رأيت أن شرح هاتين المنظومتين بعبارات قليلة موجزة يسيرة غير مُخلٍّ بالمعنى يسهل ويسر على طالب العلم حفظها وفهمها، ولحظت أن قراءة كتب الشروح غير يسيرة على المبتدئين الذين يشرعون في حفظ المتن، فألهمني الله أعلق على هاتين المنظومتين بعض التعليقات المختصرة الوجيزة.
- وقد اعتمدت في تعليقاتي هذه على شروح هاتين المنظومتين، وهي:
- ١- "إنحاف المريد بجوهرة التوحيد": للعلامة عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المتوفى سنة ١٠٧٨هـ.
 - ٢- "شرح الصاوي على جوهرة التوحيد": للعلامة أحمد بن محمد المالك الصاوي المتوفى سنة ١٢٤١هـ.
 - ٣- "تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد": للعلامة إبراهيم بن محمد الباجوري المتوفى سنة ١٢٧٧هـ.
 - ٤- "ضوء المعالي على متن بدء الأمالي": للعلامة نور الدين علي بن سلطان القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

وإنّما للفائدة ألحقت بهاتين المنظومتين:

١- "المنظومة البيقونية" في مصطلح الحديث: للعلامة طه بن محمد البيقوني المتوفى سنة ١٠٨٠ هـ.

٢- "من الرّحبية" في الفرائض والموارث: للعلامة موفق الدّين محمد بن علي الرّحبي المتوفى سنة ٥٧٧ هـ.

أسأل الله تعالى أن ينفع طلاب العلم بهذه المنظومات، إنه على كلّ شيء قدير.
ولئن رُزقتُ التوفيق وأحسنّت فذلك بفضل الله وكرمه أولاً، ثم بفضل
أشياخنا حفظهم الله وجزاهم عنا كلّ خير، وأخصُّ بالذكر فضيلة شيخنا العلامة
الشيخ عبد الرزاق الحلبي حفظه الله تعالى وأمتع المسلمين بحياته، وفضيلة العلامة
الشيخ أديب الكلاس حفظه الله تعالى الذي راجع هذه التعليقات وأرشدني إلى
بعض التوجيهات، ولا يفوتني أن أشكر فضيلة شيخنا الدكتور عبد الفتاح البزم
مفتي دمشق ومدير معهد الفتح الإسلامي الذي حثني وشجّعني على هذا العمل
وقام مشكوراً بالاطّلاع عليه، وفضيلة شيخنا الدكتور حسام الدّين فرفور الذي
شملني بعنايته في مكتب دار الثقافة والتراث للتحقيق العلمي، وأسأل الله أن ينفعنا
بهم ويجعلهم ذخراً لنا وللأمة الإسلامية إنه سميع قريب مجيب، والله وليّ التوفيق.

عبد السلام شاكر

ريف دمشق - حرستا

٢٣/جمادى الأولى/١٤٢٢ هـ

الموافق ١٢/٨/٢٠٠١ م

ترجمة صاحب جوهرة التوحيد الإمام اللقاني

هو الإمام أبو الإمداد برهان الدين، إبراهيم بن إبراهيم بن حسن ابن عليّ اللقاني^(١) المالكي.

أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الإطلاع في علم الحديث والدراية والتبحر في الكلام وكان إليه المرجع في المشكلات والفتاوى في وقته بالقاهرة، وكان قوي النفس عظيم الهبة تخضع له الدولة ويقبلون شفاعته، وكان جامعاً بين الشريعة والحقيقة، له كرامات خارقة ومزايا باهرة.

من مشايخه: ١- علامة الإسلام شمس الملة والدّين "محمد البكريّ الصّدّيقى".
٢- الشيخ الإمام "محمد الرّملى" شارح "المنهاج". ٣- الشيخ "عمر بن نجيم" من الحنفية.

من تلاميذه: ١- ولده "عبد السلام" صاحب كتاب "إتحاف المريد" شرح "جوهرة التوحيد". ٢- "حسين الخفاجي". ٣- "العلاء الشّيراملى".

من مؤلفاته: ١- "بهجة المحافل في التعريف برواية الشّماثل". ٢- "نشر المآثر فيمن أدركتهم من علماء القرن العاشر". ٣- "قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الأثر". ٤- "منظومة جوهر التوحيد".

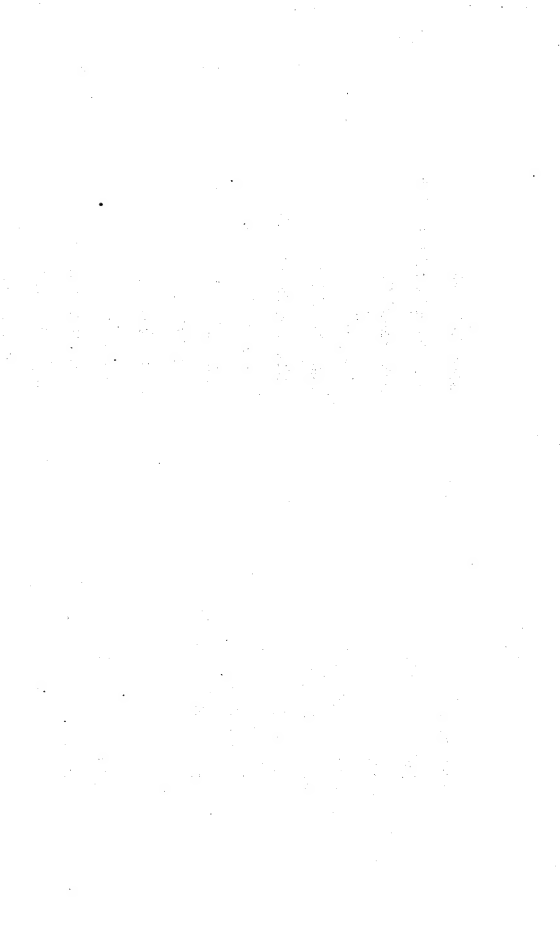
وفاته: توفي وهو راجع من الحجّ بقرب العقبة سنة إحدى وأربعين وألف للهجرة (١٠٤١هـ)^(٢).

(١) اللقاني نسبة إلى لقانة، قرية من قرى مصر. "خلاصة الأثر" ٦/١، "الأعلام"

٢٨/١، "هدية العارفين" ٣٠/١، "إيضاح المكنون" ٢٤٧/١.

(٢) انظر "خلاصة الأثر" ٦/١، "هدية العارفين" ٣٠/١، "إيضاح المكنون" ٢٤٧/١،

"الأعلام" ٢٨/١.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى صَلَاتِهِ
- ٢- عَلَى نَبِيِّ جَاءَ بِالتَّوْحِيدِ
- ٣- فَأَرْشَدَ الْخَلْقَ لِدِينِ الْحَقِّ
- ثُمَّ سَلَامٌ اللَّهُ مَعَ صَلَاتِهِ
- وَقَدْ عَرَى الدِّينُ عَنِ التَّوْحِيدِ
- بِسَنِيْفِهِ وَهَدِيْهِ لِلْحَقِّ

٢٠١- أي: نُعَظِّمُ مولانا ونُثْنِي عليه تعالى الذي أنعم علينا بعبطيَّاته، ثُمَّ نَحْمَدُ الله اللاتِّقَةَ بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ مع رحمته - حيث إِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ الله رَحْمَةً وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارٌ وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ تَضَرُّعٌ ودَعَاءٌ - عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ حيث أَرْسَلَهُ اللهُ بِالَّذِينَ الْخَالِصَ دَاعِيًا جَمِيعَ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ إِلَى عِبَادَةِ الْوَاحِدِ الْوَاحِدِ فِي حَالَةٍ تَعُدُّ الْمَعْبُودَاتِ الْبَاطِلَةَ وَتَجْرُدُهَا مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالتَّوْحِيدُ هُوَ إِفْرَادُ الْمَعْبُودِ بِالْعِبَادَةِ مَعَ اعْتِقَادِ وَحْدَتِهِ ذَاتًا وَصِفَاتٍ وَأَفْعَالًا.

٣- أي: هَدَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٌ ﷺ جَمِيعَ الثَّقَلَيْنِ وَدَلَّهُمْ عَلَى دِينِ اللهِ الْمُتَحَقِّقِ وَالْقَائِمِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالنُّورِ الْمُحَمَّدِيِّ الَّذِي يُنَوِّرُ الْقُلُوبَ وَالْأَفْكَارَ، وَبِالسَّيْفِ الَّذِي هُوَ آلَةُ الْجِهَادِ؛ حيث إِنَّ الْجِهَادَ فَرَضَ ضِدَّ الْكُفْرِ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ الدَّعْوَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ.

- ٤- مُحَمَّدُ الْعَاقِبُ لِرُسْلِ رَبِّهِ
وَالِهِ وَصَحْبِهِ وَحِزْبِهِ
مُحْتَمٌّ يَخْتِاجُ لِلتَّيْنِ
فَصَارَ فِيهِ الْاِخْتِصَارُ مُلْتَزِمٌ
(جَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ) قَدْ هَذَّبْتُهَا
- ٥- وَبَعْدُ : فَأَعْلَمُ بِأَصْلِ الدِّينِ
٦- لَكِنْ مِنَ التَّطْوِيلِ كَلَّتِ الْهَمَمُ
٧- وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ لَقَبْتُهَا

٤- أي: ثُمَّ سَلَامُ اللَّهِ مَعَ صَلَاتِهِ عَلَى نَبِيِّ هُوَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ الْعَاقِبُ الَّذِي لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَهُوَ خَاتَمُ الْمُرْسَلِينَ وَشَرْعُهُ نَاسِخٌ لِلشَّرَائِعِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَآلُهُ: هُمُ كُلُّ تَقِيٍّ مِنْ أُمَّتِهِ لِتَعْمِيمِ الدُّعَاءِ، وَصَحْبُهُ: هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ وَمَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ مِنْ أُمَّةٍ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَحِزْبُهُ: هُمُ جَمَاعَتُهُ وَاتِّبَاعُهُ ﷺ.

٥- إِنَّ الْعِلْمَ بِأَصُولِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَاجِبٌ شَرْعاً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وَيَحْتَاجُ هَذَا الْعِلْمُ لِلتَّوْضِيحِ بِتَصْوِيرِ مَسَائِلِهِ وَإِبْطَانِهَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ.

٦- أي: وَإِنْ احتَاجَ هَذَا الْفَنُّ لِلتَّوْضِيحِ لَا يَنْبَغِي تَطْوِيلُ الْعِبَارَةِ بِحَيْثُ تَوَدِّي إِلَى السَّامَةِ وَالْمَلَلِ؛ لَكِي لَا يَتَعَبَ الْقَارِئُ وَتَضَعُفَ عَزِيمَتُهُ، لِذَلِكَ صَارَ الْاِخْتِصَارُ الَّذِي لَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى لَازِماً.

٧- إِنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ مَنْظُومَةٌ مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ، أَيْبَاتُهَا أَرْبَعٌ وَأَرْبَعُونَ وَمِائَتَانِ، لَقَبْتُهَا النَّظَامَ وَسَمَّاهَا جَوْهَرَةَ التَّوْحِيدِ فَهِيَ كَاللُّوْثَةِ النَّفِيسَةِ، وَقَدْ حَلَّصْتُهَا وَنَقَّاهَا مِنَ الْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ مَعَ تَحْقِيقِ مَعَانِيهَا.

- ٨- وَاللَّهُ أَرْجُو فِي الْقَبُولِ نَافِعًا
 ٩- فَكُلُّ مَنْ كَلَّفَ شَرْعًا وَجَبًا
 ١٠- لِلَّهِ وَالْجَائِزَ وَالْمُنْتَمِعَا
 ١١- إِذْ كُلُّ مَنْ قَلَّدَ فِي التَّوْحِيدِ
 ١٢- فَفِيهِ بَعْضُ الْقَوْمِ يَحْكِي الْخُلَفَا
- بِهَا مُرِيدًا فِي الثَّوَابِ طَامِعًا
 عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مَا قَدْ وَجَبَا
 وَمِثْلُ ذَا لِرُؤْسِلِهِ فَاسْتَمِعَا
 إِيْمَانُهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ تَرْدِيدِ
 وَبَعْضُهُمْ حَقَّقَ فِيهِ الْكَشْفَا

٨- أي: أَرْجُو مِنَ اللَّهِ حُصُولَ الْقَبُولِ وَالرِّضَا حَالَةَ كَوْنِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى
 نَافِعًا بِهَذِهِ الْجَوْهَرَةِ شَخْصًا مُرِيدًا لَهَا وَقَاصِدًا إِيَّاهَا، طَامِعًا وَرَاجِيًا مِنْهُ تَعَالَى
 الثَّوَابِ وَالْجَزَاءِ.

٩- أي: يَجِبُ عَلَى الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَكَانَ سَلِيمَ الْخَوَاسِ
 أَنْ يَعْتَقِدَ اعْتِقَادًا جَازِمًا مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ عَنْ دَلِيلٍ بِمَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ
 عَشْرُونَ صِفَةً كَمَا سَيَأْتِي.

١٠- كَذَلِكَ يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِمَا يَجُوزُ لِلَّهِ وَمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَهِيَ
 أَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْعَشْرِينَ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَسْتَحِيلُ
 فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

١١- إِذْ إِنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلَّدِ غَيْرُهُ بَلَا بَرَهَانٍ وَدَلِيلٍ لَا يَخْلُو إِيْمَانُهُ مِنْ تَرْدُّدٍ
 وَشَكُوكٍ وَوَهْمٍ.

١٢- أي: فِي صِحَّةِ إِيْمَانِ الْمُقَلَّدِ غَيْرُهُ بَلَا دَلِيلٍ اخْتِلَافٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:
 بَعْدَ صِحَّتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِصِحَّتِهِ مَعَ الْعِصْيَانِ لِتَرْكِ الدَّلِيلِ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ
 حَقَّقَ الْكَشْفَ وَالْبَيَانَ فِي الْخِلَافِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ "التَّاجُ السُّبْكِيُّ".

- ١٣- فَقَالَ: إِنْ يَجْزِمُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ
 ١٤- وَاجْزِمُ بِأَنْ أَوْلَا مِمَّا يَجِبُ
 ١٥- فَانْظُرْ إِلَى نَفْسِكَ ثُمَّ انْقِلْ
 ١٦- تَجِدْ بِهِ صُنْعًا بَدِيعَ الْحِكْمِ
- كَفَى وَإِلَّا لَمْ يَزَلْ فِي الضَّيْرِ
 مَعْرِفَةً وَفِيهِ خُلْفٌ مُتَّصِبٌ
 لِلْعَالَمِ الْعُلُويِّ ثُمَّ السُّفْلِيِّ
 لَكِنْ بِهِ قَامَ دَلِيلُ الْعَدَمِ

١٣- أي: قال "السُّبْكِيُّ": إِنَّ إِيْمَانَ الْمُقْلَدِ مُقْبُولٌ إِنْ جَزَمَ بِقَوْلِ الْغَيْرِ بِمِثْلِ
 لَوْ رَجَعَ الْمُقْلَدُ لَمْ يَرْجِعْ هُوَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَجْزِمْ بِمِثْلِ لَوْ رَجَعَ الْغَيْرِ رَجَعَ الْمُقْلَدُ
 فَإِنَّ إِيْمَانَهُ غَيْرٌ مُقْبُولٌ، وَمَا زَالَ وَقَعًا فِي ضَيْرِ الشُّكِّ الْمُنَافِي لِلإِيْمَانِ.
 ١٤- أي: اعْتَقِدْ اعْتِقَادًا جَازِمًا بِأَنَّ مَعْرِفَةَ صِفَاتِ اللَّهِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ
 مُكَلَّفٍ، وَاخْتَلَفَ الْأُئِمَّةُ فِي مَعْرِفَتِهَا، هَلْ هِيَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ؟ فَالْمَشْهُورُ عَنْ
 الْإِمَامِ "الْأَشْعَرِيِّ" أَنَّ الْمَعْرِفَةَ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ لَا
 تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِهَا.

١٥- أي: إِذَا أَرَدْتَ الْمَعْرِفَةَ فَأَدْرِكَ بِفِكْرِكَ وَتَبَصَّرْ فِي أَحْوَالِ ذَاتِكَ، قَالَ
 تَعَالَى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٢١]، ثُمَّ انْقِلْ لِلنَّظَرِ فِي أَحْوَالِ
 الْعَالَمِ الْعُلُويِّ مِنْ سَمَاوَاتٍ وَكَوَاكِبَ وَنَجُومٍ، ثُمَّ انْقِلْ إِلَى الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ
 فِي الْأَرْضِ مِنْ مَعَادِنٍ وَسَهُولٍ وَجِبَالٍ وَبَحَارٍ وَنَبَاتٍ وَحَيَوَانٍ.
 ١٦- أي: تَجِدْ بَعْدَ النَّظَرِ فِي هَذَا الْكُونِ مِنْ عُلوِّهِ إِلَى سُفْلِيهِ الْإِتْقَانَ الْبَدِيعِ

الدَّالَّ عَلَى عِلْمِ صَانِعِهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَيَاتِهِ، لَكِنَّ هَذَا الْعَالَمَ - وَإِنْ كَانَ عَلَى غَايَةِ مَرَدِّ
 الْإِتْقَانِ وَمُنْتَهَى الْإِبْدَاعِ - حَادِثٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ؛ لِأَنَّهُ بِهَذَا الْكُونِ قَامَتِ
 أَمَارَةُ الْفَنَاءِ، وَهِيَ طَرُوقُ التَّغْيِيرِ وَالتَّبَدُّلِ عَلَيْهِ كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ فَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ
 حَادِثٌ بَعْدَ عَدَمٍ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ صَانِعٍ.

- ١٧- وَكُلُّ مَا جَازَ عَلَيْهِ الْعَدَمُ عَلَيْهِ قَطْعًا يَسْتَحِيلُ الْقِدَمُ
١٨- وَفُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْدِيقِ وَالنُّطْقُ فِيهِ الْخُلْفُ بِالتَّحْقِيقِ
١٩- فَقِيلَ شَرْطُ كَالْعَمَلِ، وَقِيلَ بَلْ شَطْرُ الْإِسْلَامِ اشْرَحَنَّ بِالْعَمَلِ

١٧- أي: كلُّ ما جاز عليه الفناء عليه قطعاً يمتنع القِدَمُ، فَيَنْتُجُ أَنَّ الْعَالَمَ حادثٌ؛ إذ إنَّ القديم لا يطرأ عليه تبدلٌ ولا تغييرٌ، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من محدثٍ، والمحدث هو الله سبحانه وتعالى.

١٨- أي: عُرِّفَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْدِيقِ بما جاء به سيِّدنا مُحَمَّدٌ ﷺ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالْإِيمَانِ بِالمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَكْمِ النُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لِلْقَادِرِ عَلَى النُّطْقِ؛ إذ يَخْرُجُ الْأَبْكَمُ فَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى النُّطْقِ، فَيَكْفِيهِ الْإِشَارَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى إِيْمَانِهِ.

١٩- أي: فَقَالَ مَحْقَقُو الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةُ: إِنَّ النُّطْقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ شَرْطٌ فِي إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ الدِّنْيَوِيَّةِ مِنْ تَوَارِثٍ وَنِكَاحٍ وَغَيْرِهَا، فَيَكُونُ مَنْ صَدَّقَ بقلبه وَلَمْ يَنْطِقْ بِالشَّهَادَتَيْنِ مُؤْمِنًا عِنْدَ اللَّهِ غَيْرَ مُؤْمِنٍ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ الدِّنْيَوِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا شَبَّهَهُ النَّازِمُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ؛ حَيْثُ إِنَّهَا شَرْطُ كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَقَالَ الْإِمَامُ "أَبُو حَنِيفَةَ" وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ: إِنَّ النُّطْقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ حِزْبٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَرَكْنٌ دَاخِلٌ فِيهِ دُونَ سَائِرِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَعَلَى هَذَا مَنْ صَدَّقَ بقلبه وَلَمْ يَنْطِقْ بِالشَّهَادَتَيْنِ يَكُونُ غَيْرَ مُؤْمِنٍ عِنْدَ اللَّهِ وَفِي الدُّنْيَا وَلَا يَسْتَحِقُّ خَوَلَ الْجَنَّةِ، قَوْلُهُ: (وَالْإِسْلَامُ اشْرَحَنَّ بِالْعَمَلِ) أَي: حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ تَكُونُ بِالْإِقْنَاعِ وَالْخُضُوعِ لِمَا أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ وَاجْتِنَابِ الْمُنْهَيَّاتِ وَالْإِذْعَانِ لِتِلْكَ الْأَحْكَامِ وَعَدَمِ رَدِّهَا.

- ٢٠- مِثَالُ هَذَا الْحُجِّ وَالصَّلَاةِ كَذَا الصِّيَامِ فَادْرِ وَالزَّكَاةِ
 ٢١- وَرُجِّحَتْ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ بِمَا تَرِيدُ طَاعَةَ الْإِنْسَانِ
 ٢٢- وَنَقَصَهُ بِنَقْصِهَا وَقِيلَ لَا

٢٠- أي: مثال العمل الذي يُفسَّر الإسلام به الحجُّ والصَّلَاةُ والصِّيَامُ والزَّكَاةُ، فذكر الناظم أركان الإسلام الأربعة بعد شهادتي الإسلام، قولاً (فادر): مِنْ الدَّرَائِيَّةِ، وهي العِلْمُ.

٢١، ٢٢- اِخْتِلَفَ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ: فَرَجَّحَتْ الْأَشَاعِرَةُ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ بِسَبَبِ زِيَادَةِ طَاعَةِ الْإِنْسَانِ - وهي فعلُ المأمورِ واجتنابُ المنهيِّ عنه - وَنَقَصَا الْإِيمَانَ بِسَبَبِ نَقْصَانِ الطَّاعَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا تَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، وَقَالَ الْإِمَامُ "أَبُو حَنِيفَةَ": إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَذَهَبَ "الْفَخْرُ الرَّازِي" إِلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ حَقِيقِيٍّ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ خِلَافٌ لَفْظِيٌّ، فَيُحْمَلُ الْقَوْلُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ عَلَى الْأَعْمَالِ، وَيُحْمَلُ الْقَوْلُ بِالنَّقْصَانِ وَالنَّقْصَانِ عَلَى التَّصَدِيقِ، وَقَوْلُهُ (كَذَا قَدْ نُقِلَا): إِشَارَةٌ إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنْ عَهْدَةِ صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ هُوَ أَنَّ التَّصَدِيقَ الْقَلْبِيَّ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِكَثْرَةِ النَّظَرِ وَوُضُوحِ الْأَدِلَّةِ أَوْ عَدَمِ ذَلِكَ.

أولاً: الإلهيات

١- الواجبات لله:

- ٢٣- (فَوَاجِبٌ لَهُ الوجودُ وَالْقِدَمُ كَذَا بَقَاءٌ لَا يُشَابُ بِالْعَدَمِ
٢٤- وَأَنَّهُ لِمَا يَنَالُ الْعَدَمُ مُخَالَفٌ بُرْهَانُ هَذَا الْقِدَمِ
٢٥- قِيَامُهُ بِالنَّفْسِ وَخِدَائِيَّتِهِ مُنْزَهُاً أَوْصَافُهُ مَنِيَّةٌ

٢٣- شرع الناظم في الصفات الواجبة له سبحانه وتعالى، وهي عشرون صفة، فذكر أولها وهي الصفة النفسية: الوجود، وهي: ما لا تُعَقَلُ الذاتُ ولا تتَحَقَّقُ بدونه، ثم ذكر أول الصفات السلبية التي تنفي عن الله عز وجل أضدادها، وهي: القِدَمُ؛ إذ إنَّ الله قديم لا أول لوجوده غير مسبوق بعدم، وثاني الصفات السلبية: البقاء، وهو: عدم آخرية الوجود، فلا يلحقه سبحانه وتعالى عدم؛ إذ ما ثبت قدمه استحالة عدمه، وبقاؤه تعالى لا يُخَالِطُهُ الْعَدَمُ ولا يلحقه ولا يُقَارَنُ بزمان، أمَّا بقاء غيره فإنه مُخَالِطٌ بِالْعَدَمِ ومقرون بالزمان كالجنة والنار وما فيهما، فإنَّ بقاءهما شرعي بالفضل والعدل لا عقلي، بل هو جائز عقلاً لسبق الحدوث.

٢٤- ذكر الناظم الصفة الثالثة، وهي: مخالفته تعالى للحوادث، فداته تعالى وصفاته مخالفة لكل ما يقوم به العدم من الحوادث، وكذلك صفاته وأفعاله مخالفة لصفات وأفعال الحوادث، وبرهان هذه الصفة هو قدمه سبحانه وتعالى؛ إذ لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان مشابهاً لها، ولو كان مشابهاً لها لكان حادثاً، وهذا مستحيل.

٢٥- في هذا البيت ذكر الناظم الصفة الرابعة والخامسة من الصفات السلبية، وهما: قيامه تعالى بنفسه - بمعنى عدم افتقاره سبحانه وتعالى إلى علٍّ أو مُخَصَّصٍ - والوجدانية، وهي أنَّ الله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله، وصفاته تعالى رفيعة مُنْزَهَةٌ عن كل نقص.

- ٢٦- عَنْ ضَيْدٍ أَوْ شَبِّهِ شَرِيكَ مُطْلَقًا
وَوَالِدٍ كَذَا الْوَلَدَ وَالْأَصْدَقَ
٢٧- وَقُدْرَةَ إِرَادَةٍ وَغَايِرَتِ
أَمْرًا وَعِلْمًا وَالرُّضَا كَمَا ثَبَتَ
٢٨- وَعِلْمُهُ وَلَا يُقَالُ مُكْتَسَبٌ
فَاتَّبَعَ سَبِيلَ الْحَقِّ وَاطَّرَحَ الرَّيْبَ

٢٦- أي إنَّ كلَّ صفةٍ من الصفات السَّليبة تنفي عن الله عزَّ وجلَّ ضِدَّهَا، وسبحانه وتعالى منزَّة عن الشَّبه والنَّظير والمثيل؛ إذ إنَّه مخالفٌ للحوادث، وهو عزَّ وجلَّ مُنزَّةٌ مِن أن يكونَ له شريكٌ في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن يكونَ له والدٌ أو ولدٌ؛ لكونه مخالفاً للحوادث.

٢٧- شرع النَّاطِمُ بصفات المعاني فذكر في هذا البيت القدرة والإرادة فالقدرة هي صفة وجودية قائمة بذاته سبحانه وتعالى يتأتى بها إيجاد كلِّ ممكن وإعدامه على وفق الإرادة، والإرادة هي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصَّص الممكن ببعض ما يجوزُ عليه، ثمَّ ذكر النَّاطِمُ أنَّ الإرادة تخالف الأمر والرُّضَا، فقد يريد الله شيئاً لشخصٍ ما ويأمر به ويرضى عنه كإيمان أبي بكرٍ، وقد يريد شيئاً لشخصٍ آخرَ ولا يأمر به ولا يرضى عنه ككفر أبي جهل، وكذلك تخالف العلم؛ لتعلُّق العلم بالواجب والجائز والمستحيل بينما الإرادة لا تتعلَّق إلا بالممكن، كما ثبت ذلك عند أهل السُّنة والجماعة.

٢٨- الصِّفة الثالثة من صفات المعاني العِلْمُ، وهي: صفة وجودية قائمة بذاته تعالى ينكشفُ بها الشيءُ على وَجْهِ الإحاطة، وعلمه تعالى ليس ناشئاً عن نظيرٍ واستدلالٍ؛ لأنَّ العلم المكتسب لا يكون إلا حادثاً، وعلمه تعالى قديمٌ، فاتَّبَعَ طريقَ الحقِّ المطابقَ للواقع واطَّرَحَ الشُّكوكَ والشَّبه.

- ٢٩- حَيَاتُهُ كَذَا الْكَلَامُ السَّمْعُ ثُمَّ الْبَصَرُ بِذِي أَتَانَا السَّمْعُ
 ٣٠- فَهَلْ لَهُ إِدْرَاكٌ أَوْ لَا خَلْفُ وَعِنْدَ قَوْمٍ صَحَّ فِيهِ الْوَقْفُ
 ٣١- حَيَّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ سَمِعَ بَصِيرٌ مَا يَشَاءُ يُرِيدُ

٢٩- ذكر الناظم بقية صفات المعاني، وهي: الحياة والكلام والسمع والبصر، فالحياة: صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تصحح لمن قامت به أن يكون مدركاً، والكلام: صفة وجودية قائمة بذاته تعالى منزّهة عن التقديم والتأخير والصحة والإغلال، والسمع والبصر: هما صفتان وجوديتان قائمتان بذاته تعالى ينكشف بهما كل موجود، وبهذه الصفات الثلاثة الأخيرة أتانا الدليل السمعي، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

٣٠- أي: اختلف بين العلماء، هل هناك صفة زائدة على صفات المعاني تسمى الإدراك يدرك بها اللموسات والمذوقات والمشمومات أم لا؟ فقال البعض: بشبوتها؛ لأنها كمالات وكل كمال يجب له سبحانه وتعالى، وقيل: ليس له تعالى صفة زائدة تسمى الإدراك؛ لأن صفة العلم مغنية عنها ومحيطة بمتعلقاتها ولم يرز إطلاق صفة الإدراك عليه تعالى، وقيل: بالتوقف، فلا نشبوتها ولا نفيها لتعارض الأدلة، وهذا القول هو الأصح.

٣١- شرع الناظم بالصفات المعنوية، وهي كونه سبحانه وتعالى قادراً مُريداً حياً عليمًا سميعاً بصيراً، وأشار إلى أن المشيئة والإرادة شيء واحد، فكل ما يشاؤه تعالى هو مراده له.

- ٣٢- مُتَكَلِّمٌ ثُمَّ صِفَاتُ الذَّاتِ
 ٣٣- فَقُدْرَةٌ بِمُمْكِنٍ تَعَلَّقَتْ
 ٣٤- وَوَحْدَةٌ أَوْجِبَ لَهَا وَمِثْلُ ذِي
 ٣٥- وَعَمَّ أَيْضًا وَاجِبًا وَالْمُمْتَنِعُ
 لَيْسَتْ بِغَيْرٍ أَوْ بَعْنِ الذَّاتِ
 بِلا تَنَاهِي مَا بِهِ تَعَلَّقَتْ
 إِرَادَةٌ وَالْعِلْمُ لَكِنْ عَمَّ ذِي
 وَمِثْلُ ذَا كَلَامُهُ فَلْتَتَّبِعْ

٣٢- ثُمَّ ذَكَرَ الصِّفَةَ السَّابِعَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَهِيَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَصِفَاتُهُ تَعَالَى الْمَعْنَى الْقَدِيمَةَ لَيْسَتْ مَغَايِرَةً لِلذَّاتِ وَمُنْفَكَّةً عَنْهَا، وَلَيْسَتْ عَيْنَ الذَّاتِ، فَصِفَاتُ الْمَعْنَى زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ مَلَاذِمَةٌ لَهَا لَزُومًا لَا يَقْبَلُ الْإِنْفِكَاءَ، فَهِيَ دَائِمَةُ الْوُجُودِ مُسْتَحِيلَةُ الْعَدَمِ، فَهُوَ حَيٌّ بِحَيَاةٍ عَلِيمٌ بِعِلْمٍ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ.

٣٣- ذَكَرَ الْمَصْنُفُ تَعَلُّقَ صِفَاتِ الْمَعْنَى، فَبَدَأَ بِالْقُدْرَةِ؛ حَيْثُ تَعَلَّقَ بِالْجَائِزَاتِ إِيجَادًا وَإِعْدَامًا وَلَا تَعَلَّقَ بِالْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِإِيجَادِ الْوَاجِبَاتِ أَوْ إِعْدَامِ الْمُسْتَحِيلَاتِ لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِإِعْدَامِ الْوَاجِبَاتِ أَوْ إِيجَادِ الْمُسْتَحِيلَاتِ لَزِمَ قَلْبُ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ جَائِزًا، وَهُوَ قَلْبٌ لِلْحَقَائِقِ، فَتَعَلَّقَ الْقُدْرَةُ بِالْمُمْكِنَاتِ مِنْ غَيْرِ نِهَايَةٍ لِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ قُدْرَتِهِ تَعَالَى فَرْدٌ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ.

٣٤- أَي: كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاحِدَةً، كَمَا أَنَّ إِرَادَتَهُ وَعِلْمَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِثْلُ الْقُدْرَةِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهَا بِالْمُمْكِنَاتِ وَعَدَمُ تَنَاهِي مُتَعَلِّقَاتِهَا وَكَوْنُهَا صِفَةً أَزَلِيَّةً وَاحِدَةً، لَكِنْ لَيْسَ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ خَاصًّا بِالْمُمْكِنَاتِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ عَامٌّ بِالْمُمْكِنَاتِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ.

٣٥- أَي: يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ أَيْضًا بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ كَمَا سَبَقَ، وَصِفَةُ الْكَلَامِ مِثْلُ الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهَا بِالْجَائِزَاتِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ وَكَوْنُ مُتَعَلِّقَاتِهَا غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ وَكَوْنُهَا صِفَةً وَاحِدَةً، فَلْتَتَّبِعْ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ فِيمَا التَّزَمُّوهُ وَنُعَوِّلْ عَلَيْهِمْ.

- ٣٦- وَكُلُّ مَوْجُودٍ أَنْطَ لِلسَّمْعِ بِهِ
 ٣٧- وَغَيْرُ عِلْمٍ هَذِهِ كَمَا ثَبَتَ
 ٣٨- وَعِنْدَنَا أَسْمَاؤُهُ الْعَظِيمَةُ
 ٣٩- وَاخْتِيرَ أَنْ أَسْمَاءُ تَوْقِيفِيَّةٍ
 كَذَا الْبَصَرِ إِذْرَاكُهُ إِنْ قِيلَ بِهِ
 ثُمَّ الْحَيَاةُ مَا بِشَيْءٍ تَعَلَّقَتْ
 كَذَا صِفَاتُ ذَاتِهِ قَدِيمَةٌ
 كَذَا الصِّفَاتُ فَاحْفَظِ السَّمْعِيَّةَ

٣٦- إِنَّ صِفَةَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْإِدْرَاكِ - عَلَى الْقَوْلِ بِثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَهُ تَعَالَى - مُتَعَلِّقَةٌ بِكُلِّ مَوْجُودٍ تَعَلُّقٌ إِحَاطِيٌّ وَانْكَشَافِيٌّ مُمْكِنًا كَانَ أَوْ وَاجِبًا، أَيْ: تَتَعَلَّقُ بِذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَبِقِيَّةِ الْمَوْجُودَاتِ مِنْ ذَوَاتِنَا وَصِفَاتِنَا وَعَالَمِ الْمَلَكُوتِ.

٣٧- إِنَّ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعَ - وَهِيَ الْكَلَامُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْإِدْرَاكِ - مُغَايِرَةٌ لِلْعِلْمِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَكَذَا بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِنَّمَا ثَبَتَتْ بِالْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَمَدْلُولُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مُغَايِرٌ لِلْآخَرَى، وَأَمَّا الْحَيَاةُ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ وَلَا تَقْتَضِي أَمْرًا زَائِدًا سِوَى حُصُولِ مَعْنَاهَا لِمَنْ قَامَتْ بِهِ، فَحَيْثُ ثَبَتَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى ثُبُوتِهَا.

٣٨- أَيْ: يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِ ذَاتِهِ قَدِيمَةٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً لَوَجِبَ قِيَامُ الْحَادِثِ بِالْقَدِيمِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَلَزِمَ كَوْنُهُ عَارِيًّا عَنْهَا فِي الْأَزَلِّ، وَخَرَجَ بِصِفَاتِ الذَّاتِ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ: مَا لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهَا نَقِيضُهَا كَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ وَالرِّزْقِ؛ إِذْ إِنَّهَا حَادِثَةٌ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، وَعِنْدَ الْمَاتَرِيذِيَّةِ هِيَ قَدِيمَةٌ.

٣٩- أَيْ: اخْتَارَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ تَعْلِيمِيَّةٌ، يَتَوَقَّفُ جَوَازُ إِطْلَاقِهَا عَلَيْهِ تَعَالَى عَلَى تَعْلِيمِ الشَّارِعِ وَإِذْنِهِ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُسَمِّيَهُ بِاسْمٍ غَيْرِ وَارِدٍ بِكِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ عَنِ الشَّارِعِ، وَامْتَنِعْ عَنِ إِطْلَاقِ مَا لَمْ يَرَدْ.

- ٤٠- وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهًا
 ٤١- وَنَزَّهَ الْقُرْآنُ أَيَّ كَلَامَةٍ
 ٤٢- وَكُلُّ نَصٍّ لِلْحُدُوثِ دَلَالَةٌ
 أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضٌ وَزُمَ تَنْزِيهًا
 عَنِ الْحُدُوثِ وَاحْذَرِ انتِقَامَهُ
 اخْمَلْ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي قَدْ دَلَّ

٤٠- أي: إنَّ كلَّ نصٍّ ورد في الكتاب أو السُّنة أَوْعَى في الوهم معنى غير لائق في حقه سبحانه وتعالى باعتبار ظاهر دلالته اِجْمَلُهُ على خلاف ظاهره بصرفه إلى معنى لائق بحقه تعالى، وهو طريقة الخلف، أو فَوْضٌ معرفة حقيقة المعنى المراد إليه سبحانه، ونَزَّهَهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، وهذا بيان لطريقة السلف؛ حيث يُفَوِّضُونَ، بينما الخلف يؤوِّلُونَ، وكلاهما متفقون على تنزيهه عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ سبحانه.

٤١- أي: اعتقد أيُّها المكلف أنَّ كلامَ الله النَّفْسِيُّ الْأَزَلِيُّ القائم بذاته تعالى قديمٌ وليس بمحدثٍ مخلوقٍ، واحذر انتقامَ الله إن اتبعت مَنْ قال بخلقِهِ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ.

٤٢- أي: كلُّ نصٍّ من الكتاب أو السُّنة دلٌّ بظاهره على حُدُوثِ القرآن مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] يُحْمَلُ عَلَى اللَّفْظِ الْمَقْرُوءِ الْمُنْزَلِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّلَالُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ النَّفْسِيِّ الْأَزَلِيِّ الْقَائِمِ بذاته تعالى.

٢. المُسْتَحِيلَات:

٤٣- (وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ ذِي الصِّفَاتِ فِي حَقِّهِ كَالْكُونِ فِي الْجِهَاتِ

٣. المجازات:

٤٤- (وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِ مَا أَمْكَنَّا إِنْجَادًا أَعْدَامًا كَرِزْقِهِ الْغِنَا

٤٥- فَخَالِقٌ لِعَبْدِهِ وَمَا عَمِلَ مُوَفَّقٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصِلَ

٤٣- شرع الناظم فيما يستحيل في حقه تعالى، وهي: أضداد الصفات العشرين التي سبق ذكرها كالحدوث والعدم والمائلة، ومن المائلة استحالة حلوله تعالى ووجوده بإحدى الجهات الست، وهي: الفوق والتحت والأمام والخلف واليمين والشمال.

٤٤- أي: يجوز في حقه تعالى إيجاد جميع الممكنات أو إعدامها، وفعل كل ممكن أو تركه كرزق الله عبده الغنى أو عدم رزقه.

٤٥- إن الله خالق لعباده وما عملوا من خير أو شر، وليس للعبد إلا مجرد الميل حالة الاختيار في الأفعال الاختيارية، ولكن من الأدب أن تنسب الأفعال الحسنة إلى الله والأفعال الذميمة إلى النفس، كما أن الله هو الخالق لقدرة الطاعة فيمن أراد توفيقه، فهو موفق لمن أراد أن يصل لرضا ومحبته.

- ٤٦- وَخَاذِلْ لِمَنْ أَرَادَ بُعْدَهُ وَمُنْجِزْ لِمَنْ أَرَادَ وَغْدَهُ
 ٤٧- فَوَزُّ السَّعِيدِ عِنْدَهُ فِي الْأَزَلِ كَذَا الشَّقِيِّ ثُمَّ لَمْ يَتَقَبَّلْ
 ٤٨- وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ كُلُّفًا بِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يُؤْتَرْ فَأَعْرِفَا

٤٦- إِنَّ اللَّهَ خَالِقٌ لِقُدْرَةِ الْمَعْصِيَةِ فَيَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ خُذْلَانَهُ وَتَرْكَ نُصْرَتَهُ وَإِعَانَتَهُ، فَهُوَ خَاذِلٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِمَنْ أَرَادَ بُعْدَهُ عَنْ رِضَاهُ وَحُبَّتِهِ، كَمَا إِنَّ وَغْدَ اللَّهِ بِالْجَنَّةِ لِلْمُؤْمِنِينَ الطَّائِعِينَ وَوَعْدَهُ بِالنَّارِ لِلْكَافِرِينَ لَا يَتَخَلَّفُ قِطْعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٦] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْوَعْدَ﴾ [الرعد: ٣١]، وَأَمَّا وَعْدُهُ بِالنَّارِ لِعَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ فَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ: هُمْ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، وَعِنْدَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ: لَا بُدَّ أَنْ يُعَذِّبُوا عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْكِبَاثِرِ.

٤٧- أَيْ: مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ أَنَّ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ مَقْدَرَتَانِ أَزْلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَالطَّاعَةُ وَالْإِسْلَامُ عَلَامَةُ السَّعَادَةِ، وَالْعَصِيَانُ وَالْكَفْرُ عَلَامَةُ الشَّقَاوَةِ، فَخَاتِمَةُ الْإِنْسَانِ تَدُلُّ عَلَى مَا قُدِّرَ لَهُ فِي الْأَزَلِ، وَلَا يَتَحَوَّلُ كُلُّ مَنْ السَّعِيدِ وَالشَّقِيِّ عَمَّا حُجِّمَ لَهُ بِهِ.

٤٨- قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: إِنَّ لِلْعَبْدِ كَسْبًا لِأَفْعَالِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ يَتَعَلَّقُ التَّكْلِيفُ بِهَذَا الْكَسْبِ، وَلَيْسَ مُوجِدًا وَخَالِقًا لَهَا، وَإِنَّمَا لَهُ فِيهَا نِسْبَةُ التَّرْجِيحِ كَالْمِيلِ لِلْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ، بَيْنَمَا الْخَلْقُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّ التَّأْيِيدَ بِيَدِهِ تَعَالَى، فَالْعَبْدُ مُكَلَّفٌ حَيْثُ وَجَدَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ كَسْبٌ لَكَانَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عِبَثًا، وَبِهَذَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ، وَهِيَ: مَذَهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمَارِّ، وَمَذَهَبُ الْجَبَرِيَّةِ وَهُوَ: أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ لَهُ كَسْبٌ، بَلْ هُوَ مُجْبُورٌ مُقَهَّورٌ كَالرِّيشَةِ فِي الْهَوَاءِ، وَمَذَهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ: أَنَّ الْعَبْدَ خَالِقٌ لِأَفْعَالِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ فِيهِ، وَالْمَذَهَبَانِ الْأَخِيرَانِ بَاطِلَانِ، وَسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِمَا فِي الْبَيْتِ الْآتِي.

- ٤٩- فَلَيْسَ مَجْبُورًا وَلَا اخْتِيَارًا وَلَيْسَ كُلًّا يَفْعَلُ اخْتِيَارًا
٥٠- فَإِنْ يُشِينَا فِيمَخْضِ الْفَضْلِ وَإِنْ يُعَذِّبُ فِيمَخْضِ الْعَدْلِ
٥١- وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الصَّلَاحَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ زُورٌ مَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ

٤٩- أي: إذا عَلِمْتَ أَنَّ للعبد كَسْبًا في أفعاله الاختيارية فاعتقد أَنَّ العبد ليسَ مجبورًا، بلْ له اختيارٌ في صدورِ أفعاله عنه، وقصدَ المصنّف بذلك الرَّدَّ على الجبرية القائلين: بأنَّ العبدَ مجبورٌ في جميع أفعاله فهو كالريشة المعلقة في الهواء، ومِمَّا يجب اعتقاده أَنَّ بعضَ أفعالِ العبدِ صادرٌ باختيارِهِ كحركة البطش، والبعضُ الآخرُ باضطراره لا اختيارَ لَهُ فيه وذلك كحركة المرتعش، فهناك فرقٌ ظاهرٌ ما بينَ حركة المرتعش وبينَ حركة البطش، وكذلك ردُّ الناظم على المعتزلة القائلين: بأنَّ العبدَ يخلق أفعاله الاختيارية بقوله: (وليسَ كلاً يفعلُ اختياراً)، أي: فليس العبدُ يخلقُ أفعاله الاختيارية، بلْ لَهُ الكَسْبُ فقط، وهذا ما أشارَ إليه فيما سبقَ بقوله: (وَلَكِنْ لَمْ يُؤْتَرْ).

٥٠- أي: بعدَ أن تقررَ أَنَّ الخلقَ لله وحدهَ يَبْنِي على ذلك أَنَّهُ إذا أُنَابَ عبادةً على فعلِ الخير والطاعة فَبِمَخْضِ فضلهِ سُبْحَانَهُ وتعالى؛ حيثُ وفَّقَهُمُ إليه، وَإِنْ يُعَذِّبُ فتعذيبُهُ بِخَالِصِ عَذْلِهِ؛ إِذِ الْعَدْلُ: وضعُ الشيءِ في محله، والظلمُ: هو التصرفُ في ملك الغير، فليس تعذيبُهُ ظلمًا؛ لأنَّهُ تصرفٌ في مَلِكِهِ.

٥١- إِنَّ قولَ المعتزلة بوجوب فعل الصلاح على الله لعباده باطلٌ؛ لأنَّهُ لو وجَبَ عليه تعالى فعلُ الصَّلَاح لَمَا خلقَ الكافرَ الفقيرَ المعذبَ في الدنيا بالفقر وفي الآخرة بالعذاب الأليم، وأكد ذلك بقوله: (ما عليه واجبٌ)؛ لأنَّهُ لو كان كذلك لم يكن فاعلاً مختاراً، وهو باطلٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

- ٥٢- أَلَمْ يَرَوْا إِيْلَامَهُ الْأَطْفَالَا
 ٥٣- وَجَائِزٌ عَلَيْهِ خَلْقُ الشَّرِّ
 ٥٤- وَوَاجِبٌ إِيْمَانُنَا بِالْقَدْرِ
 وَشِبْهَهَا فَخَاذِرِ الْحَالَا
 وَالْخَيْرِ كَالْإِسْلَامِ وَجَهْلِ الْكُفْرِ
 وَبِالْقَضَا كَمَا أَتَى فِي الْخَبَرِ

٥٢- ذكر الناظم دليلاً آخرَ على إفساد ما ذكروه، وهو مشاهدة
 الأطفال وما يحصل لهم من الأمراض والبلايا، وشبه ذلك ما يحصل للدواب
 والجنائن، فإنه لا نفع لهم في نزول الأسقام بهم، فاحذر عقاب الله النازل
 بالقائلين بوجوب فعل الصّلاح على الله، والمحال بكسر الميم: العقابُ.

٥٣- أي: من الجائز عليه تعالى عقلاً إرادة إيجاد الشرِّ بإجرائه على
 أيدي العباد، وكذلك إرادة خلق الخير، فالله خالق لعباده وما عملوا من خير
 وشرٍّ كما سبق، فالله قد يريد الإسلام لشخص ما، وقد يريد الكفر لآخر،
 ولكن لا يرضى لعباده الكفر.

٥٤- أي: ممّا يجب علينا الإيمان بالقضاء والقدر، كما ورد في
 الحديث الذي رواه مسلم: ((... وتؤمن بالقدر خيره وشره))، والقدر كما
 قالت الأشاعرة هو: إيجاد الله تعالى الأشياء على طبق ما سبق به علمه
 وإرادته، والقضاء عندهم: هو إرادة الله المتعلقة بالأشياء في الأزل على ما
 هي عليه.

لَكِنْ بِلَا كَيْفٍ وَلَا انْحِصَارٍ
هَذَا وَلِلْمُخْتَارِ دُنْيَا ثَبَتَتْ

وَمِنْهُ أَنْ يُنْظَرَ بِالْأَبْصَارِ
لِلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بِجَائِزٍ غُلِقَتْ

٥٥- أي: ومن الجائزات عليه تعالى عقلاً رؤيته تعالى في الآخرة، وهي حجة شرعاً؛ لورود الآيات والأحاديث والإجماع عليها، ومنها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ عَنْ عَصَاهَا﴾ [القيامة: ٢٢]، ورؤيته تعالى بالأبصار بلا إحاطة ولا جهة ومقابلة وتحيز؛ إذ إنها من صفات الحوادث، والله لا يحيط بها، والأبصار لا تحيط به، كما أن العقول لا تحيط به.

٥٦- إن رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة ثابتة للمؤمنين والمؤمنات، والإنس والجن والملائكة، وأمّا الكفار والمنافقون فهم محجوبون، ودليل رازها أن الله علق الرؤية على أمر ممكن عقلاً، وهو استقرار الجبل في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقْرَمَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِّي﴾ [الأعراف: ١٨] والمعلق على الممكن ممكن، كما إن سؤال سيدنا موسى عليه السلام دليل الجواز؛ إذ لو كان مستحيلًا لما سأل؛ إذ المستحيل لا ينقلب إلى شيء، وطلب المستحيل جهل، وهو محال في حق الأنبياء، هذا وقد ثبتت بيته ﷺ لله سبحانه يقظة بجسده وروحه في الدنيا ليلة المعراج تكريماً له شريفاً.

ثَانِيًا: النُّبُوءَاتُ

- ٥٧- وَمِنْهُ إِرسَالُ جَمِيعِ الرُّسُلِ فَلَا وَجُوبَ بَلٍ بِمَخْضِ الْقَضَى
٥٨- لَكِنْ بِذَا إِيمَانِنَا قَدْ وَجَبَا فَدَعِ هَوَى قَوْمٍ بِهِمْ قَدْ لَعِبَا
٥٩- (وَوَاجِبٌ) فِي حَقِّهِمُ الْإِمَانَةُ وَصِدْقُهُمْ وَضِفَ لَهُ الْفُطَانُ

٥٧- أي: من الجائز عليه تعالى عقلاً إرسال الرسل بفضله الخالص والإحسان منه تعالى، خلافاً للمعتزلة فإنهم جعلوا إرسال الرسل واجباً على الله تعالى.

٥٨- إِنَّ الْإِيمَانَ بِإِرسَالِ الرسل واجبٌ شرعاً وإن كان جائزاً عقلاً؛ لأنَّ الله أخبرنا بإرسالهم حيث ورد ذكرُ أسمائهم في القرآن الكريم، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] فاترك هوى قومٍ قد اتبعوا اعتقادهم الباطل وتلاعب بهم الهوى فأوقعهم في الكفر كالذين أنكروا إرسال الرسل، والذين قالوا: لا إرسال الرسل واجبٌ على الله تعالى وقعوا في الفسق والمعاصي.

٥٩- شرع الناظم فيما يجب بحق الرسل، وهي: أربع صفات أولها: الأمانة، وهي: حفظ ظواهرهم وبواطنهم عن التلبس بمنه عنه قبل النبوة وبعدها، وثانيها: الصدق، وهي: مطابقة خبره للواقع، وثالثها: الفطانة، وهي: إقامة الحجّة على الخصوم وإبطاء دعاويهم الباطلة.

وَمِنْهُلُ ذَا تَبْلِيغُهُمْ لِمَا أَمَرُوا
 (وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِمْ كَمَا لَأَكْلُ
 وَيَسْتَحِيلُ) ضِدُّهَا كَمَا رَوَوْا
 وَكَالْجَمَاعِ لِلنَّسَاءِ فِي الْحُلِّ
 شَهَادَاتُ الْإِسْلَامِ فَأُطْرَحَ الْمِرَا
 وَجَامِعٌ مَعْنَى الَّذِي تَقَرَّرَا

٦٠- ورابع الصفات: تبليغ ما أمروا بتبليغه؛ إذ ورد الإجماع على
 متهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ، ويستحيل عليهم الصلاة
 سلام أضداد هذه الصفات الأربع، وهي: الخيانة والكذب والغفلة أو البلاهة
 شتان، كما ورد ذلك في الدليل السمعي، ويستحيل أيضاً في حقهم
 راض المنفرة كالجنون والعمى والبرص والجذام.

٦١- أشار الناظم إلى القسم الثالث من الحكم العقلي المتعلق بالأنبياء
 صلواتهم والسلام، وهو: ما يجوز في حقهم، فيجوز عقلاً وشرعاً كل
 راض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية كالنوم والأكل
 وترب، ويجوز في حقهم وطء النساء بالنكاح من المسلمة الحرة فقط أو بملك
 من المسلمين والكتابات.

٦٢- أي: يجمع معنى ما تقدم تفصيله - من الواجبات والجائزات
 استحالات في حق الله تعالى وفي حق الرسل عليهم الصلاة والسلام - شهادة
 إلا الله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فقد جعلها الشارع ترجمة عما في القلب
 لإيمان، ولم يقبل من أحاد الإيمان إلا بهما، فاترك الجدال مع من ينازع في
 ما يجمع معاني عقائد التوحيد.

- ٦٣- وَلَمْ تَكُنْ نُبُوَّةً مُكْتَسَبَةً
 ٦٤- بَلْ ذَاكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ لِمَنْ
 ٦٥- وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 ٦٦- وَالْأَنْبِيَاءُ يَلُونَهُ فِي الْفَضْلِ
 وَلَوْ رَقَى فِي الْخَيْرِ أَعْلَى عَقْدٍ
 يَشَاءُ جَلَّ اللَّهُ وَاهِبُ الْمَنِّ
 نَبِيًّا فَمِلَ عَنِ الشَّقِّ
 وَبَعْدَهُمْ مَلَائِكَةُ ذِي الْقُضْ

٦٣- أشار الناظم إلى الرد على الفلاسفة القائلين: بأن النبوة صفة في النفس مكتسبة بالرياضة والعبادة وأكل الحلال، فقال: لا يكتسب النبوة مهما بالغ في العبادات والخلوات والمجاهدات ولو فعل الطاعة الشاقة التي تشبه رقي العقبات.

٦٤- إن اصطفاء الله للأنبياء عامة ولسيدنا محمد ﷺ خاص واختيارهم للنبوة والرسالة إنما هو فضل وعطاء من الله تعالى، يؤتيه بمحض اختياره لمن يشاء، تنزه الله واهب العطايا التي منها النبوة.

٦٥- إن أفضل جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة في الدنيا والآخرة هو سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على ذلك، فتركوا منازعة وجدال من خرق الإجماع، وهو "الزعمخشري"؛ حيث فضل جبريل عليه السلام على سيدنا محمد ﷺ.

٦٦- إن مرتبة بقية الأنبياء في الأفضلية بعد مرتبة سيدنا محمد ﷺ وعليهم الصلاة والسلام، ثم يليهم ملائكة الله الكرام، فالملائكة أفضل البشر غير الأنبياء من غير تفصيل، وهذا ما ذهب إليه الأشاعرة.

٦٧- هَذَا وَقَوْمٌ فَصَّلُوا إِذْ فَضَّلُوا
وَبَعْضُ كُلِّ بَعْضَةٍ قَدْ يَفْضُلُ
٦٨- بِالْمُعْجَزَاتِ أَيْدُوا تَكْرُمًا
وَعِصْمَةَ الْبَارِي لِكُلِّ حَتْمًا

٦٧- ذَهَبَتْ الْمَاتَرِيذِيَّةُ إِلَى التَّفْصِيلِ وَهُوَ الرَّاجِحُ فَقَالُوا: إِنَّ رَسَلَ الْبَشَرِ
كَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ مِنْ رَسَلِ الْمَلَائِكَةِ كَجَبْرِيلَ، وَرَسَلِ الْمَلَائِكَةِ
كَإِسْرَافِيلَ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ كَأَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَالْمُؤْمِنِينَ الطَّائِعِينَ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ. وَبَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ
رَسَلِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فَأَوَّلُو الْعَزْمِ
أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ الرُّسُلِ وَبَقِيَّةِ الرُّسُلِ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ غَيْرِ الْمُرْسَلِينَ، وَبَعْضُ
أَوَّلِي الْعَزْمِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ، فَأَفْضَلُهُمْ بَعْدَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمُ ثُمَّ
مُوسَى ثُمَّ عِيسَى ثُمَّ نُوحٌ عَلَيْهِمْ وَعَلَى نَبِيِّنَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

٦٨- أَي: مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ أَنَّ اللَّهَ أَيْدَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَثَبَتْ نُبُوَّتَهُمْ
وَرِسَالَتَهُمْ وَصَدَّقَهُمْ بِإِظْهَارِ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ عَلَى أَيْدِيهِمْ مُطَابَقَةً
لِدَعْوَاهُمْ مُعْجَزَةً لِلْمُعَارِضِينَ، وَذَلِكَ تَفْضُلًا مِنْ تَعَالَى وَإِحْسَانًا مِنْ غَيْرِ
بِإِجَابِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ.

كَمَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ أَنْ يَعْتَقِدَ الْعِصْمَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمَلَائِكَةِ مِنْ كُلِّ مَا يُنْقِصُ مَقَامَهُمْ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ
فِعْلٍ.

٦٩- وَخُصَّ خَيْرُ الْخَلْقِ أَنْ قَدْ تَمَّ

٧٠- بَعَثُهُ، فَشَرَعُهُ لَا يُنْسَخُ

٧١- وَنَسَخُهُ لِشَرْعٍ غَيْرِهِ وَقَعَ

٧٢- وَنَسَخَ بَعْضُ شَرْعِهِ بِالْبَعْضِ

بِهِ الْجَمِيعَ رَبَّنَا وَعَمَّمَا

بَغَيْرِهِ حَتَّى الزَّمَانُ يُنْسَخَ

حَتْمًا، أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُ مِنْ

أَجْزٍ، وَمَا فِي ذَا لَهُ مِنْ غَضَبٍ

٦٩، ٧٠- إِنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَصَّهُ اللَّهُ بِخَصَائِصٍ لَا تَعْدُ

وَلَا تُحْصَى، فَمِنْ جُمْلَتِهَا وَأَعْظَمِهَا أَنْ خَتَمَ بِهِ جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، قَالَ

تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وَخَصَّهُ اللَّهُ أَيْضًا

بِعُمُومِ رِسَالَتِهِ لَجَمِيعِ الْخَلْقِ إِنْسَاءً وَجِنًّا وَمَلَائِكَةً إِلَى أَنْ يَنْقُضِيَ الزَّمَانُ، فَشَرَعُهُ

لَا يُنْسَخُ بِشَرْعٍ آخَرَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ.

٧١- إِنَّ شَرْعَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ نَسَخَ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران

٨٥]، وَهَذَا رُدُّ عَلَى الْيَهُودِ - جَعَلَ اللَّهُ الذَّلَّ وَالصَّغَارَ لَهُمْ - حَيْثُ مَنَعُوا نَسْخَ

شَرْعِ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ لِشَرْعٍ غَيْرِهِ تَوْصُلًا مِنْهُمْ إِلَى نَفْيِ نُبُوَّتِهِ ﷺ.

٧٢- إِنَّ نَسْخَ بَعْضِ أَحْكَامِ شَرْعِ نَبِيَّنَا ﷺ بِبَعْضِهِ الْآخَرِ جَائِزٌ، وَلَيْسَ

فِي نَسْخِ الْأَحْكَامِ نَقْصٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ النَسْخِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ((كُنْتُ

نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُوزُواهَا)) رَوَاهُ "مُسْلِمٌ".

٧٣- وَمُعْجَزَاتُهُ كَثِيرَةٌ غُرِرَ مِنْهَا: كَلَامُ اللَّهِ مُعْجَزُ الْبَشَرِ
 ٧٤- وَأَجْرَمَ بِمُعْجَازِ النَّبِيِّ كَمَا رَوَوْا
 ٧٥- وَصَحْبُهُ خَيْرُ الْقُرُونِ فَاسْتَمِعْ فَتَابِعِي فَتَابِعِ لِمَنْ تَبِعْ

٧٣- أي: مما يجب اعتقاده أن الله سبحانه وتعالى أعطى نبيه ﷺ معجزات كثيرة واضحات مشهورات، فمنها شق صدره الشريف، وانشقاق القمر، وتسليم الحجر والشجر عليه، وتسييح الحصى في كفه، ومن أعظمها القرآن الكريم؛ حيث أنه أفضل معجزاته ﷺ، وأدومها؛ لبقائه بعد موته ﷺ إلى يوم القيامة، وهو الذي تحدى به جميع المخلوقات وصيرهم عاجزين عن معارضته والإتيان بمثله.

٧٤- أي: اجزم اعتقادك بأن من جملة معجزاته ﷺ وقوع غروجه إلى السموات العلى يقظة بالروح والجسد معاً بعد الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، كما ثبت ذلك بالأحاديث الصحيحة المشهورة، ومُنْكَرُ لمُعْجَازِ فَاسِيقٍ وَمُنْكَرُ الْإِسْرَاءِ كَافِرٌ لثبوتِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ رَأْيُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا رَمَاهَا بِهِ الْمُنَافِقُونَ مِنَ الْإِفْكِ وَقَذْفُهَا بِهِ حِينَ كَانَتْ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَرَاءَتَهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكُلُّ مَنْ رَمَاهَا بِالْإِفْكِ بَعْدَ ذَلِكَ كَافِرٌ؛ لَتَكْذِيبِهِ صَرِيحَ الْقُرْآنِ.

٧٥- مما يجب اعتقاده أن أصحاب رسول الله ﷺ خيرُ الخلق بعد الأنبياء ورؤساء الملائكة، والصحابيُّ هو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، ويليهما في الفضل التابعون ثم تابع التابعين، والتابعيُّ هو: من جتمع بالصَّحَابَةِ ولو واحداً منهم، والأصل في التفضيل قوله ﷺ في الحديث لذي رواه الأربعة: ((خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)).

- ٧٦- وَخَيْرُهُمْ مَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَأَمَرُهُمْ فِي الْفَضْلِ كَالْخِلَافَةِ
 ٧٧- يَلِيهِمْ قَوْمٌ كِرَامٌ بَرَرَةٌ
 ٧٨- فَأَهْلُ بَدْرِ الْعَظِيمِ الشَّانِ فَأَهْلُ بَدْرِ الْعَظِيمِ الشَّانِ

٧٦- إِنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَتَفَاوَتْهُمْ فِي الْفَضْلِ حَسَبَ تَسْلُسُلِهِمْ وَتَرْتِيبِهِمْ فِي الْخِلَافَةِ، فَأَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عِثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ.

٧٧- أَيُّ: يَلِي الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْفَضْلِ بَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ الْكَرَّمِ الْمُحْسِنِينَ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَهُمْ: طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَسَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ.

٧٨- إِنَّ رُتْبَةَ أَهْلِ غَزْوَةِ بَدْرِ الْعَظِيمَةِ الشَّانِ تَلِي رُتْبَةَ السُّنَّةِ مِنَ الْعَشْرِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَوَّلُ مَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَدَدُهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثُونَ رَجُلًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ اسْتَشْهَدَ فِيهَا وَمَنْ لَمْ يَسْتَشْهَدْ، ثُمَّ يَلِيهِمُ الْفَضْلُ مَنْ شَهِدَ غَزْوَةَ أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ سِوَاءِ اسْتَشْهَدَ بِهَا أَوْ لَا، ثُمَّ يَلِيهِمْ أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ عِنْدَمَا بَايَعُوا النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ عَلَى الْمَوْتِ لَمَّا شَهِدَ قَتْلَ عِثْمَانَ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَسُمِّيَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٧٩- وَالسَّابِقُونَ فَضَّلَهُمْ نَصًّا عُرِفَ هَذَا وَفِي تَعْيِينِهِمْ قَدْ اخْتَلَفَ
٨٠- وَأَوَّلُ التَّشَاجُرِ الَّذِي وَرَدَ
إِنْ خُضَّتْ فِيهِ وَاجْتَنِبَ دَاءَ الْحَسَدِ

٧٩- أي: اختلف في تعيين السابقين الأولين الذين عُرِفَ فَضْلُهُمْ وأَرْحَبَتْهُمْ في كثرة الثواب على غيرهم بالنص القرآني، وهو قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه وغيره: إنهم الذين صلوا إلى القبلتين، وهو أقوى التفاسير، وقيل: هم من شهد بدرًا، وقال الشعبي: هم أهل بيعة الرضوان.

٨٠- أي: أول التخاصم الذي ورد عن صحابة رسول الله ﷺ بالسند المتصل الصحيح واصرفه عن ظاهره إلى محمل حسن؛ لتحسين الظن بهم وحفظهم مما يوجب التفسيق، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالعدالة، والأحسن أن لا نخوض فيما ورد بينهم، وإن قُدِّرَ لك الخوض فيما شجر بينهم في مقام التعليم أو الرد على المتعصبين فاجتنب الحسد الذي يؤدي إلى الإيذاء، وفوض أمرهم إلى الله تعالى.

- ٨١- وَمَالِكٌ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ كَذَا أَبُو الْقَاسِمِ هَذِهِ الْأُمَّةُ
 ٨٢- فَوَاجِبٌ تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ كَذَا حَكِي الْقَوْمِ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
 ٨٣- وَأُثْبِتَنَ لِلأُولَيَا الْكَرَامَةَ وَمَنْ نَفَاهَا فَأَبْذَنَ كَلَامَهُ

٨١- أي: يجب الاعتقاد بأن الأئمة الأربعة - وهم الإمام "أبو حنيفة النعمان" و"مالك بن أنس" و"الشافعي" و"أحمد بن حنبل" رضي الله عنهم وإماما أهل السنة والجماعة - وهما "أبو الحسن الأشعري" و"أبو منصور الماتريدي" - وكذا الإمام "أبو القاسم الجنيد" سيد الصوفية علما وعملا هم ههذه الأمة وخيار الخلق بعد الصحابة رضوان الله عليهم.

٨٢- أي: يجب على كل من لم يكن فيه أهلية الاجتهاد المطلق الأخذ بمذهب عالم من الأئمة الأربعة في الأحكام الفرعية؛ ليخرج من عهدتك التكليف هكذا حكى أهل أصول الفقه بقول واضح مفهوم.

٨٣- أي: اعتقد ثبوت الكرامات للأولياء فهي واقعة شرعا، ومن نفى الكرامة فاطرح كلامه ولا تلتفت إليه، والولي: هو العارف بالله المواظب على الطاعات المحتجب للمعاصي المعرض عن الشهوات واللذات المباحة، والكرامة: الأمر الخارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة يظهر على يد عبد ظاهر الصلوة ملتزم بمتابعة النبي ﷺ والاعتقاد الصحيح والعمل الصالح، وكل ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز وقوعه كرامة لولي.

٨٤- وَعِنْدَنَا أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ كَمَا مِنَ الْقُرْآنِ وَعَدًا يُسْمَعُ
 ٨٥- بِكُلِّ عَبْدٍ حَافِظُونَ وَكُلُّوْا وَكَاتِبُونَ خَيْرَةً لَّنْ يُهْمَلُوا
 ٨٦- مِنْ أَمْرِهِ شَيْئًا فَعَلَّ وَلَوْ ذَهَلْ حَتَّى الْإِنِّينَ فِي الْمَرْضِ كَمَا نُقِلْ

٨٤- مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ أَنَّ الدُّعَاءَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ نَافِعٌ يَنْفَعُ الْأَحْيَاءَ
 وَالْأَمْوَاتَ، وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَنْفَعُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَعَدَ بِاسْتِجَابَةِ
 دُعَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

٨٥، ٨٦- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَكُلَّ عَبْدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ حَفَظَةً مِنْ
 لَائِكَةٍ تَحْفَظُ ذَوَاتَهُمْ مِنَ الْعَاهَاتِ وَالْآفَاتِ وَلَا يَفَارِقُونَهُ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ
 خَتَرَ اللَّهُ كَاتِبِينَ، وَهُمَا رَقِيبٌ وَعَتِيدٌ لَا يَفَارِقُونَ الْعَبْدَ إِلَّا فِي أَحَدِ ثَلَاثٍ
 رَاضِعٍ: عِنْدَ الْخَلَاءِ وَالْجَمَاعِ وَالْغُسْلِ، وَرَقِيبٌ كَاتِبُ الْحَسَنَاتِ وَعَتِيدٌ
 كَاتِبُ السَّيِّئَاتِ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ كَاتِبَ الْحَسَنَاتِ هُوَ رَقِيبٌ وَكَاتِبُ
 السَّيِّئَاتِ هُوَ عَتِيدٌ، وَالْقَوْلُ الْأَصَحُّ هُوَ أَنَّ كُلًّا مِنْ كَاتِبِ الْحَسَنَاتِ
 السَّيِّئَاتِ اسْمُهُ رَقِيبٌ عَتِيدٌ، وَهَذَا الْمَلَكَانِ لَا يَزُكَّانِ شَيْئًا مِنْ شَأْنِ الْعَبْدِ إِلَّا
 تَتَبَاهُ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ عَزَمًا وَلَوْ غَفَلَ حَالَ صُدُورِ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿تَأْيِلُوا فِطْرَ اللَّهِ لَا تَدْرِي رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وَكَذَلِكَ يَكْتُبُونَ الْأَنْبِيَاءَ
 صَادِرًا عَنْ طَبِيعَةِ الْمَرْضِ فَيُكْتُبُ لَهُ فِي مَرْضِهِ طَاعَةً، كَمَا نُقِلَ أَثْمَةُ الْمُسْلِمِينَ
 لَكَ، وَمِنْ أَعْظَمِهِمُ الْإِمَامُ "مَالِكٌ".

٨٧- فَحَاسِبِ النَّفْسَ وَقِلِّ الْأَمَلَا فَرُبُّ مَنْ جَدَّ لِأَمْرِ وَصَلَا

٨٧- أي: إذا عَلِمْتَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَكْتُبُ أَعْمَالَكَ فَحَاسِبِ نَفْسَكَ
على ما وَقَعَ مِنْهَا، فَلَا تَتَكَلَّمْ إِلَّا بِخَيْرٍ وَلَا تَفْعَلْ إِلَّا خَيْرًا، وفي الحديث الذي
رواه الشَّيْخَانُ: ((حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا))، وَقَصِّرْ أَمَلَكَ، وهو:
ما تَحِبُّهُ النَّفْسُ كَطُولِ عُمُرٍ وَزِيَادَةِ غِنَى، فَاجْعَلْ اجْتِهَادَكَ فِي طَاعَةِ رَبِّكَ؛
لِتَصِلَ بِذَلِكَ إِلَى أَعْلَى عِلِّيِّينَ، فَمَنْ اجْتَهَدَ فِي شَيْءٍ وَصَلَ إِلَيْهِ.

ثالثاً: السَّمْعِيَّات

وَوَاجِبٌ إِيْمَانُنَا بِالْمَوْتِ وَيَقْبِضُ الرُّوحَ رَسُولُ الْمَوْتِ
وَمَيِّتٌ بِعُمْرِهِ مَنْ يُقْتَلُ وَغَيْرُ هَذَا بَاطِلٌ لَا يَقْبَلُ
وَفِيهَا النَّفْسُ لَدَى النَّفْخِ اخْتَلَفَ وَاسْتَظْهَرَ السُّبْكِيُّ بَقَاَهَا الَّذِي عُرِفَ

٨٨- شَرَعَ النَّاطِقُ فِي الْمَبْحَثِ الثَّالِثِ مِنْ عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ السَّمْعِيَّاتُ،
كَرَّ أَنْ التَّصَدِيقَ بِنَزُولِ الْمَوْتِ بِكُلِّ ذِي رُوحٍ وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ
بِقَدَرِ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، وَكَذَلِكَ يَجِبُ إِيْمَانُنَا بِأَنَّ مَلَكَ
مَوْتٍ يَقْبِضُ جَمِيعَ أَرْوَاحِ الثَّقَلَيْنِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْبَهَائِمِ وَالطَّيُورِ، وَيُخْرِجُهَا
يَأْخُذُهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

٨٩- أَي: مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ أَنَّ الْأَجَلَ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، وَأَنَّ الْمَقْتُولَ
يُتَّ بِأَجَلِهِ، وَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَكَانَ مِنَ الْمُحَقَّقِ مَوْتُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا الْقَتْلُ
سَبَبُ مَوْتِهِ، فَالْأَسْبَابُ مُتَعَدِّدَةٌ وَالْأَجَلُ وَاحِدٌ، وَأَمَّا مَا قَالَتْهُ الْمَعْتَزَلَةُ - مِنْ أَنَّ
لِمَرَّةٍ أَجْلَيْنِ: أَجَلَ الْقَتْلِ وَأَجَلَ الْمَوْتِ، فَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَعَاشَ إِلَى أَجَلِ الْمَوْتِ -
هُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ وَغَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، لَا يَقْبَلُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ وَالْمُتَمَسِّكِينَ بِالْحَقِّ.
٩٠- أَي: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَوْتِ الرُّوحِ وَفَنَائِهَا عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، فَقِيلَ:

لَوْنِهَا، وَاخْتَارَ الْإِمَامُ "تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ" بَقَاَهَا وَعَدَمَ فَنَائِهَا، فَتَكُونُ مِنَ الْمُسْتَشْنَاءَةِ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾
[الزمر: ٦٨]، وَقَوْلُهُ: (بَقَاَهَا الَّذِي عُرِفَ) أَي: الَّذِي عُهِدَ سَابِقاً بَعْدَ الْمَوْتِ،
وَالَّذِي اخْتَارَهُ "السُّبْكِيُّ" هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

٩١- عَجِبُ الذَّنْبِ كَالرُّوحِ لَكِنْ صَحَّاحًا

الْمَزْنِيُّ لِلْبَلَى وَوَضَحَ
عُمُومَهُ فَاطْلُبْ لِمَا قَدْ لَخِصُّ

٩٢- وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ قَدْ خَصَّصُوا

٩١- أي: اختلفَ في فناء عَجِبِ الذَّنْبِ أو عدمِ فناءه، وهو عَظَمٌ صَغِيرٌ في آخرِ العمودِ الفقريِّ، فذهبَ "المزنيُّ" إلى أَنَّهُ يَبْلَى مُتَمَسِّكًا بقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، والصَّحِيحُ عند الجمهور أَنَّهُ لَا يَبْلَى؛ لظاهرِ الأحاديثِ الواردة، ومنها قوله ﷺ: ((كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرَابُ إِلَّا عَجِبَ الذَّنْبِ، مِنْهُ خَلِقَ وَمِنْهُ يُرَكَّبُ)).

٩٢- أي: بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْقَوْلَ ببقاءِ الرُّوحِ وَعَجِبِ الذَّنْبِ هُوَ الرَّاجِحُ فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] مِنْ قَبِيلِ الْعَامِ الْمُخَصَّصِ بِمَا قَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِبَقَائِهِ، وَالَّذِينَ خَصَّصَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ هُمْ: الرُّوحُ، وَعَجِبُ الذَّنْبِ، وَالْأَنْبِيَاءُ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالْعَرْشُ، وَالْكُرْسِيُّ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ، وَالْحُورُ الْعِينُ، وَقِيلَ: لَا اسْتِثْنَاءَ وَلَا تَخْصِيسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَإِنَّ الْمَعْنَى: كُلُّ شَيْءٍ قَابِلٌ لِلْهَلَاكِ.

٩٤- وَلَا تَخْضُ فِي الرُّوحِ إِذَا مَا وَرَدَا
٩٥- لِمَالِكٍ هِيَ صُورَةٌ كَالْجَسَدِ
٩٦- وَالْعَقْلُ كَالرُّوحِ وَلَكِنْ قَرَّرُوا
٩٧- سَوَّالْنَا لَمْ عَذَابُ الْقَبْرِ
نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ لَكِنْ وَجِدًا
فَحَسْبُكَ النَّصُّ بِهَذَا السَّنَدِ
فِيهِ خِلَافًا، فَانْظُرْ مَا فَسَّرُوا
نَعِيمُهُ وَاجِبٌ كَبَفْتُ الْحَشَرَ

٩٤، ٩٣- أي: نحن معاشر جمهور المحققين لا نخوض في الروح وحقيقتها؛
لم يرد نصٌّ عن الشارع ببيانها إلا ما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ
أَمْرٌ مِنِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، لكن ورد عن أصحاب الإمام "مالك" رضي الله
عنهم ممن خاض في حقيقتها: بأنها جسم ذو صورة كصورة جسد صاحبها
الشكل والهيئة، فيكفيها في هذه المسألة ما أسند إليهم وورد عنهم.

٩٥- أي: اختلف العلماء في الخوض في حقيقة العقل كالروح،
الأفضل فيه الوقف إلا أن بعض العلماء اختلفوا في تفسيره، وأحسن الأقوال
به: أنه عبارة عن لطيفة ربانية به تدرك العلوم الضرورية والنظرية.

٩٦- أي: مما يجب اعتقاده سؤال الملكين (منكر ونكير) لنا بعد تمام النفي
انصراف الناس، فيعيد الله الروح إلى الميت وتكمل حواسه، فيترققان بالمؤمن
ينتهران الكافر والمنافق، ويغسلو القبر إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر
نار، وكذلك يجب الإيمان والتصديق بعذاب القبر ونعيمه، فكل ميت أراد الله
لعذبه عذب سواء قبر أو لم يقبر ولو أكلته الدواب أو حرق وذري في الهواء،
عذاب القبر يكون للكفار والمنافقين والعصاة من المؤمنين، ومما يجب اعتقاده أن
الله يعث العباد ويحييهم بجميع أجزائهم ويسوقهم إلى المحشر لفصل القضاء بينهم.

٩٧- وَقُلْ يُعَادُ الْجِسْمُ بِالتَّحْقِيقِ

عَنْ عَدَمٍ وَقِيلَ عَنْ تَفْرِيقِ

٩٨- مَحْضِينَ لَكِنْ ذَا الْخِلَافِ خُصًّا

بِالْأَنْبِيَاءِ وَمَنْ عَلَيْهِمْ نَصٌّ

٩٩- وَفِي إِعَادَةِ الْعَرَضِ قَوْلَانِ

وَرُجِّحَتْ إِعَادَةُ الْأَجْسَامِ

٩٧، ٩٨- أي: اعتقد أن الجسم يُعاد بعينه إعادة مُحَقَّقة عن عدم محض، فيصير الجسم معدوماً بالكلية كما لو كان قبل وجوده، قال تعالى: ﴿كَأَبَدَآكُمْ تَعُوذُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وهذا القول هو الصحيح؛ لذا جزم به الناظم وذكر مقابله بصيغة التمريض والضعف، وهو: أن الجسم يُعاد بعد تفريق أجزائه، فلا يبقى فيه جوهران متصلان، لكن هذا الخلاف قيد بعض العلماء إطلاقه بسبب إخراج الأنبياء منه، فإن الأرض لا تاكل أجسامهم ولا تبلى أبدانهم، والخلاف في غيرهم وغير من نص الشارع على أن الأرض لا تاكل أجسامهم كالشهداء والمؤذنين احتساباً وحامل القرآن العاقل به والعلماء العاملين ومن لم يعمل خطيئة والروح وعجب الذنب.

٩٩- أي: في جواز إعادة الأعراض القائمة بالأجسام في الدنيا قولان فقيل: بأنها لا تعاد، وإنما تعاد الأجسام بأعراض جديدة تناسب ذلك العالم، والقول الرَّاجح - وهو ما ذهب إليه الإمام "الأشعري" - هو إعادة الأعراض بأشخاصها وأنفسها التي كانت في الدنيا قائمة بالأجسام حال الحياة، فَيُعَادُ الْعَرَضُ بعينه الذي كان في الدنيا لا عَرَضٌ آخر مُغَايِرٌ له.

- ١- وفي الزَّمنِ قولان، والحِسابُ
 ١- فَالْسَّيِّئَاتُ عِنْدَهُ بِالْمِثْلِ
 ١- وَبِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ تُغْفَرُ
 حَقٌّ، وَمَا فِي حَقِّ ارْتِيَابٍ
 وَالْحَسَنَاتُ ضَوْعِفَتْ بِالْفَضْلِ
 صَغَائِرُ وَجَا الْوُضُو يُكَفِّرُ

١٠٠- أي: كذلك في إعادة الزَّمنِ قولان، فالقول الأول - وهو الأصح - أنها
 الأزمنة التي كان يعيش بها الإنسان في الدنيا؛ لِشَهِدَ له أو عليه، والقول الثاني
 امتناعُ إعادتها؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَرُدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ
 عَادَةَ عَلَى التَّرْيِيجِ حَسَبَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَمِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ أَنَّ الْحِسَابَ
 ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَمِنْ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾
 قرة: [٢٠٢]، وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الشَّيْخَانُ: ((حَاسِبُوا
 سَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسِبُوا))، فَثَبَّتَ أَنَّ الْحِسَابَ حَقٌّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ فِيهِ شَكٌّ
 يَب، وَالْحِسَابُ: هُوَ تَوْقِيفُ اللَّهِ عِبَادَةَ قَبْلَ الْإِنْصِرَافِ مِنَ الْمُحْشَرِّ عَلَى أَعْمَالِهِمْ.
 ١٠١- أي: فَجَزَاءُ السَّيِّئَةِ الَّتِي عَمِلَهَا الْعَبْدُ عِنْدَ اللَّهِ بِالْمِثْلِ إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ
 لَمْ يَكُنْ شِرْكَاءَ، وَجَزَاءُ الْحَسَنَةِ الْمَقْبُولَةِ مُضَاعَفَتُهَا بِفَضْلِهِ تَعَالَى وَكَرَمِهِ إِلَى
 شَرِّ أَمْثَالِهَا أَوْ أَكْثَرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ
 يَجْزَى لَا يَنْفَعُهَا وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

١٠٢- إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ صَغَائِرَ الذُّنُوبِ إِذَا اجْتَنَبَ الْمُسْلِمُ الْكِبَائِرَ، قَالَ تَعَالَى:
 ﴿مَنْ يَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا نَنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، كَمَا
 فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْوُضُوَّ يُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالْمَغْفِرَةُ ظَنِيَّةٌ لَا قَطْعِيَّةٌ؛
 لَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

- ١٠٣- وَالْيَوْمَ الْآخِرُ ثُمَّ هَؤُلَ الْمَوْقِفِ
 ١٠٤- وَوَجِبَ أَخْذُ الْعِبَادِ الصُّحُفَا
 ١٠٥- وَمِثْلُ هَذَا الْوِزْنُ وَالْمِيزَانُ
 حَقٌّ، فَخَفَّفَ يَا رَحِيمُ وَاسْمِعْ
 كَمَا مِنَ الْقُرْآنِ نَصًّا عُرِفَ
 فَتُوزَنُ الْكُتُبُ أَوْ الْأَعْيَانُ

١٠٣- أي: مما يجب اعتقاده أن يوم القيامة - وهو آخر الأيام فلا ليل بعده - وهول الموقف حق ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، ويوم القيامة مير وقت الحشر إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ومن هول الموقف دنو الشمس من رؤوس الخلائق، وإلجام الناس بالعرق على قدر أعمالهم وإصابة الناس بالفرع الأكبر، وكل ذلك مختلف حسب أحوال الناس، فيطو على الكفار ويقصر على المؤمنين، نسألك يا رحيم أن تخفف عنا أهواله وشدائده وتعيننا عليه وتلهمنا فعل الخيرات وترك السيئات.

١٠٤- أي: مما يجب اعتقاده تناول العباد الكتب التي دوت الملائكة فيها ما فعلوه في الدنيا، فالؤمن يأخذ كتابه بيمينه والكافر يأخذه بشماله من ور ظهره، كما عرف ذلك منصوفاً من القرآن الكريم، والأنبياء والملائكة والذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يأخذون صحائفهم.

١٠٥- أي: يجب الإيمان بوزن أعمال العباد خيراً كانت أو شراً بالميزان العظيم الذي توزن فيه، قال تعالى: ﴿وَالْوِزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] ولا توزن أعمال الأنبياء ومن يدخلون الجنة بغير حساب، والموزون هو الكتب التي كتبت فيها أفعال العباد أو الأعمال، فتصور الحسنات بصورة حسنة نورانية ثم توضع بالكفة المعدة للحسنات، وتصور السيئات بصورة قبيحة ظلمانية ثم توضع في الكفة المعدة للسيئات، والله تعالى أعلم.

كَذَا الصِّرَاطُ فَالْعِبَادُ مُخْتَلِفٌ
مُرُوزُهُمْ فَسَالِمٌ وَمُتَلِفٌ
وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ ثُمَّ الْقَلَمُ
وَالكَاتِبُونَ اللَّوْحُ كُلُّ حِكْمٍ
يَجِبُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ
لَا لَاحْتِيَاجَ وَبِهَا الْإِيمَانُ

١٠٦- أي: مِنَ السَّمْعِيَّاتِ الَّتِي يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا الصِّرَاطُ، وَهُوَ: جَسَرٌ
ذُو عَلَى مَتْنٍ جَهَنَّمُ أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ يَرِدُّهُ جَمِيعُ الْخَلَائِقِ ذَاهِبِينَ إِلَى الْجَنَّةِ،
كَلَالِبُ تُخَطِّفُ أَهْلَ النَّارِ، وَالْعِبَادُ مُتَفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النِّجَاةِ وَعَدَمِهَا،
سَمٌ نَاجٍ مِنَ النَّارِ وَمِنْهُمْ وَقَعَ فِيهَا، وَسُرْعَةُ اجْتِيَازِهِ وَاتْسَاعِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ حَسَبَ
قِيَمِهِمْ فِي الْإِعْرَاضِ عَنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ وَحَسَبَ نُورِ الْمُؤْمِنِ.

١٠٧- أي: يَجِبُ الْإِيمَانُ بِالْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ وَالْقَلَمِ وَالْمَلَائِكَةِ الْكَاتِبِينَ
وَمَا خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَّا لِحِكْمَةٍ وَفَائِدَةٍ يَعْلَمُهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ
لِي وَإِنْ قَصُرَتْ عَقُولُنَا عَنْ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا، وَالْعَرْشُ: هُوَ قُبَّةٌ عَظِيمَةٌ فَوْقَ
سَمِّ ذَاتِ أَعْمَدَةٍ أَرْبَعَةٍ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ فِي الدُّنْيَا أَرْبَعَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ ثَمَانِيَةٌ لَزِيَادَةِ
الْإِلَهِ وَالْعَظَمَةِ فِي الْآخِرَةِ، وَالْكُرْسِيُّ: هُوَ جِسْمٌ عَظِيمٌ نُورَانِيٌّ تَحْتَ الْعَرْشِ
السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَالْقَلَمُ: هُوَ جِسْمٌ عَظِيمٌ نُورَانِيٌّ خَلَقَهُ اللَّهُ وَأَمَرَهُ بِكُتَابَةِ مَا
يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّوْحُ: هُوَ جِسْمٌ نُورَانِيٌّ كُتِبَ فِيهِ الْقَلَمُ بِإِذْنِ
مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

١٠٨- أي: ثَمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ قَطْعًا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقِ الْعَرْشَ وَالْكُرْسِيَّ لِحَاجَةِ
مُوسٍ عَلَيْهِمَا، وَلَمْ يَخْلُقِ الْقَلَمَ وَاللَّوْحَ لِمُحَاضَرَةِ مَا غَابَ عَنْ عِلْمِهِ، وَلَمْ يَخْلُقِ
الْكَاتِبِينَ لِمُضَبِّطِ مَا يَخَافُ نِسْيَانَهُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَإِنَّمَا
قَامَ لِأَسْرَارٍ لَا نُحِيطُ بِهَا عِلْمًا، فَيَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ وَالتَّصَدِيقُ بِوُجُودِهَا.

- ١٠٩- وَالنَّارُ حَقٌّ أُوجِدَتْ كَالْجَنَّةِ
 ١١٠- دَارًا خُلُودٍ لِلسَّعِيدِ وَالشَّقِيِّ
 ١١١- إِيْمَانُنَا بِحَوْضِ خَيْرِ الرُّسُلِ
 فَلَا تَمِلْ لِجَا حِدِ ذِي جَنَّةٍ
 مُعَذِّبٍ مُنْعَمٍ مَهْمَا بَقِيَ
 حَتْمٌ كَمَا قَدْ جَاءَنَا فِي النَّقْلِ

١٠٩- إِنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ ثَابِتَانِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ، وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ الْآنَ كَمَا وَرَدَ فِي قِصَّةِ "آدَمَ" عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخُصُوصِ الْجَنَّةِ، وَنَفْوَهُ مَكَانَهُمَا إِلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَمِلْ وَلَا تُصْغِي لِمُنْكَرِهِمَا لِكُفْرِهِ، وَكَذَلِكَ تُصْغِي لِمُنْكَرِ وَجُودِهِمَا الْآنَ - وَهُمْ الْمُعْتَزِّلَةُ - لَتَبْدِيعِهِ، وَوَصَفِ النَّاسِطِ مُنْكَرَهُمَا بِالْجَنُونِ.

١١٠- إِنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ خَالِدَتَانِ أَبَدًا، فَهُمَا دَارَا إِقَامَةٍ وَتَأْيِيدٍ، فَالْكَفَرُ وَالْمُنَافِقُونَ خَالِدُونَ فِي النَّارِ مُعَذَّبُونَ بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ كَالزَّمْهَرِيرِ وَالْحَيَا وَالْعَقَارِبِ وَغَيْرِهَا، وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْعَصَاةُ مِنْهُمْ بَعْدَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ مُخْلَدُونَ فِي الْجَنَّةِ مُنْعَمُونَ بِأَنْوَاعِ النِّعَمِ، وَأَعْلَاهُ رُؤْيَةُ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ.

١١١- أَيُّ: يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِالْحَوْضِ الَّذِي يُعْطَاهُ أَفْضَلُ الْمُرْسَلِينَ سَيِّدُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُفْسَقُ وَيُدْعَى جَا حِدُهُ؛ حَيْثُ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: ((حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ.... إلخ)).

١١٠- يَنَالُ شَرْبًا مِنْهُ أَقْوَامٌ وَقَوَا
 ١١١- وَوَجِبَ شَفَاعَةُ الْمُشْفَعِ
 ١١٢- وَغَيْرُهُ مِنْ مُرْتَضَى الْأَخْيَارِ
 ١١٣- إِذْ جَائِزٌ غُفْرَانٌ غَيْرِ الْكَفْرِ
 بِعَهْدِهِمْ وَقُلْ يُذَادُ مَنْ طَفُوا
 مُحَمَّدٌ مُقَدِّمًا لَا تَمْنَعُ
 يَشْفَعُ كَمَا قَدْ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ
 فَلَا نُكَفِّرُ مُؤْمِنًا بِالْوِزْرِ

١١٢- إِنَّ الْأَقْوَامَ الَّذِينَ يَشْرِبُونَ مِنْهُ هُمُ الَّذِينَ وَقَوَا بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَغَيِّرُوا
 وَيُتَدَلَّلُوا مِثَاقَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَمَّا الَّذِينَ غَيَّرُوا وَبَدَّلُوا عَهْدَهُمُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ
 عَلَيْهِمْ فَيُطْرَدُونَ عَنِ الْحَوْضِ فَلَا يَشْرِبُونَ مِنْهُ.

١١٣- أَي: يجب الاعتقادُ بشفاعةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَكَوْنِهِ مَقْبُولَ الشَّفَاعَةِ
 مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَشَفَاعَةُ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ تَكُونُ لِدُخُولِ أَقْوَامِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَتَكُونُ لِعَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ بِالمَغْفَرَةِ
 أَعْظَمُهَا عِنْدَ اسْتِدَادِ هَوْلِ الْمَوْقِفِ لِلإِرَاحَةِ مِنْ طَوْلِ الْمَوْقِفِ، وَقَوْلُهُ:
 لَا تَمْنَعُ) رَدٌّ عَلَى الْمُعْتَرِضَةِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٤- أَي: كَذَلِكَ يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ وَالْأَوْلِيَاءُ
 الشُّهَدَاءُ وَالصَّحَابَةُ وَالْمَلَائِكَةُ، وَكَذَا كَمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ عَنْهُ ﷺ.

١١٥- إِنَّ مِنَ الْجَائِزِ عَقْلًا وَشَرْعًا أَنْ يَغْفَرَ اللَّهُ صَغَائِرَ الذُّنُوبِ وَكِبَائِرَهَا؛
 قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْعِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِدُيُوتِهِمْ يَقْعِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٤٨]، خِلَافًا
 لِمُعْتَرِضَةٍ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ فِي مَنْزِلَةِ بَيْنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَخِلَافًا
 لِمُخَوَّارِجٍ؛ حَيْثُ قَالُوا: بِكَفْرِ مُرْتَكِبِ الْكِبَائِرِ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يُكْفِرُونَ أَحَدًا مِنْ
 قَبْلِ الْقَبِيلَةِ بِارْتِكَابِ ذَنْبٍ لَيْسَ مِنَ الْمَكْفَرَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِلًّا لَهُ.

- ١١٦- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ ذَنْبِهِ فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِرَبِّهِ
 ١١٧- وَوَجِبَ تَعْلِيْبُ بَعْضِ ارْتِكَبِ
 ١١٨- وَصِفَ شَهِيدَ الْحَرْبِ بِالْحَيَاةِ
 ١١٩- وَالرِّزْقُ عِنْدَ الْقَوْمِ مَا بِهِ انْتَفَعَ وَقِيلَ: لَا، بَلْ مَا مُلِكَ وَمَا أَتَبَ

١١٦- أي: مَنْ يَمُتْ مُؤْمِناً وَقَدْ وَقَعَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يَتُبْ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَنْبِهِ فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِرَبِّهِ، إِنْ شَاءَ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِذَا دَخَلَ النَّارَ لَا يُخَلَّدُ فِيهَا.
 ١١٧- أي: يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ اللَّهَ سَيُعَذِّبُ بَعْضًا مِنْ عَصَاةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً وَلَمْ يَتُبْ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى تَوَعُّدُهُمْ، وَكَلَامُهُ صِدْقٌ فَلَا بُدَّ مِنْ نَفُوذِ الْوَعِيدِ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْعَصَاةِ، وَلَكِنْ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعْذِيْبَهُ مِنْهُمْ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ.
 ١١٨- أي: يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِأَنَّ شَهِيدَ الْحَرْبِ الَّذِي يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُوصُوفٌ بِالْحَيَاةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَيْفِيَّتُهَا مَعْلُومَةً لَنَا، فَهُمْ يَأْكُلُونَ وَيَتَمَتَّعُونَ فِي الْجَنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

١١٩- إِنَّ الرِّزْقَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ - وَهُوَ الشَّيْءُ الْمَرْزُوقُ - مَا سَاقَهُ اللَّهُ إِلَى الْمَخْلُوقِ فَانْتَفَعَ بِهِ، فَيَشْمَلُ الْمَأْكُولَ وَغَيْرَهُ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ، فَيُخْرِجُ مَا لَمْ يُنْتَفَعْ بِهِ، كَمَا لَوْ مَلَكَ شَيْئاً بَهْدِيَّةً أَوْ إِرْثٍ وَلَمْ يُنْتَفَعْ بِهِ فَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ رِزْقاً، فَلَا يَأْكُلُ الْإِنْسَانُ رِزْقَ غَيْرِهِ، وَغَيْرُهُ لَا يَأْكُلُ رِزْقَهُ، وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّ الرِّزْقَ مَا مَلَكَهُ الْإِنْسَانُ سِوَاءِ انْتَفَعُ بِهِ أَمْ لَا، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَأْكُلُ رِزْقَ غَيْرِهِ وَأَنَّهُ قَدْ لَا يَسْتَوْفِي رِزْقَهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ أَيْمَةُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْقَوْلِ وَلَمْ يُتَّبَعْ لِفَسَادِهِ؛ حَيْثُ يُخْرِجُ رِزْقُ الْعَبِيدِ وَالذُّوَابِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ.

١٢٠- فَيَرْزُقُ اللَّهُ الْحَلَالَ فَأَعْلَمَا
وَيَرْزُقُ الْمَكْرُوهَ وَالْمَحْرَمَا
١٢١- فِي الْاِكْتِسَابِ وَالتَّوَكُّلِ اخْتَلَفَ
وَالرَّاجِحُ التَّفْصِيلُ حَسَبَمَا عُرِفَ
١٢٢- وَعِنْدَنَا الشَّيْءُ هُوَ الْمَوْجُودُ
وَتَابَتْ فِي الْخَارِجِ الْمَوْجُودُ

١٢٠- إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ الْحَلَالَ - وهو: ما كان مُباحاً بنص شرعي إجماع أو قياس - ويرزق المكروه - وهو ما نهى عنه نهياً غير أكيد - ويرزق الحرام - وهو ما نهى عنه نهياً أكيداً بنص شرعي أو أجمع المسلمون على امتناع تناوله، وهذا رد على المعتزلة الذين نفوا كون الحرام رزقاً.

١٢١- أي: اختلف العلماء في أفضلية الاكتساب أو التوكل، فلا اكتساب: والأخذ بالأسباب من تجارة وصناعة وتعاطي الدوا من أجل الشفاء، والتوكل: والاعتماد عليه سبحانه وتعالى وقطع النظر عن الأسباب مع تهئتها، فرجح قوم اكتساب؛ لما فيه من كف النفس عن التطلع إلى ما في أيدي الناس والتذلل لأيديهم، وفضل قوم التوكل؛ لما فيه من ترك كل ما يشغل عن الله تعالى، القول المختار - وهو الرأجح حسبما عرفت من كتب القوم - أنه يكون الكسب ضل في حق أقوام، ويكون التوكل أفضل في حق آخرين، والحقيقة أن التوكل ينافي الأخذ بالأسباب.

١٢٢- أي: عند معاشر أهل الحق الشئ هو الموجود، فإن الأمر اعتبار تحققه في نفسه يقال له: شيء، وباعتبار تحققه في الخارج يقال له: وجود، فهما متساويان، فكل شيء موجود وكل موجود شيء، والمعدوم من شيء سواء كان ممكناً أو مُمتنعاً، كذلك نعتقد أن حقائق الأشياء التي سمّيناها بالأسماء كالإنسان والفرس والسماء أمور ثابتة ومتحققة في الواقع، ليست بخيالات وأوهام.

- ١٢٣- وَجُودُ شَيْءٍ غَيْنُهُ وَالْجَوْهَرُ
 ١٢٤- ثُمَّ الذُّنُوبُ عِنْدَنَا قِسْمَانِ
 ١٢٥- مِنْهُ الْمَتَابُ وَاجِبٌ فِي الْحَالِ
 الْفَرْدُ حَادِثٌ عِنْدَنَا لَا يُنْكَرُ
 صَغِيرَةٌ كَبِيرَةٌ، فَالْثَّانِي
 وَلَا انْتِقَاضُ إِنْ يَعْدِلُ لِلْحَالِ

١٢٣- إِنْ وَجُودَ الشَّيْءِ عَيْنُ حَقِيقَتِهِ، وَالْمَرَادُ أَنَّ وَجُودَ الشَّيْءِ لَيْسَ زَائِلًا فِي الْخَارِجِ، فَلِلْمَعْدُومِ لَا حَقِيقَةٌ لَهُ فِي الْخَارِجِ وَلَيْسَ ثَابِتًا، وَالْجَوْهَرُ الْمَوْجُودُ الْمُتَحَيِّزُ بِالذَّاتِ - وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَحَرَّزُ وَلَا يَقْبَلُ الْإِنْقِسَامَ - مَسْبُوفٌ وَجُودُهُ بِالْعَدَمِ؛ لِمُلَازِمَتِهِ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَمُلَازِمَ الْحَادِثِ حَادِثٌ، وَلَا يُنْكَرُ عِنْدَنَا ثُبُوتُ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ وَتَقَرُّرُهُ فِي الْوُجُودِ، فَلْأَجْسَامُ كُلُّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُ.

١٢٤- إِنَّ الذُّنُوبَ - وَهِيَ: مَا يُذَمُّ مُرْتَكِبُهَا شَرْعًا - قِسْمَانِ: صَغَائِرَ وَكِبَائِرَ، فَالْكِبَائِرُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مَعَ التَّهْدِيدِ كَقَتْلِ النَّفْسِ وَالزَّوْنِ وَشُرُوبِ الْخَمْرِ، وَالصَّغَائِرُ: كُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْكَبِيرَةِ وَضَابِطِهَا، وَلَا تَنْحَصِرُ أَفْرَادُهَا، هَذَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ الْقَائِلِينَ: إِنَّ كُلَّ ذَنْبٍ كَبِيرٌ وَمُرْتَكِبُهَا كَافِرٌ، وَخِلَافًا لِلْمُرْجِئَةِ الْقَائِلِينَ: إِنَّ الذُّنُوبَ كُلُّهَا صَغَائِرٌ وَلَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ.

١٢٥- أَيْ: يَجِبُ التَّوْبَةُ مِنَ الْكِبَائِرِ فِي الْحَالِ بِلَا تَأْخِيرٍ، فَالتَّأْخِيرُ ذَنْبٌ آخَرُ، وَالتَّوْبَةُ تَكُونُ بِالْإِقْلَاعِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَالتَّوْبَةُ عَلَى فِعْلِهَا وَالْعَزْمُ عَلَى لَا يَعُودَ إِلَى مِثْلِهَا، وَلَا تُنْقَضُ التَّوْبَةُ إِنْ رَجَعَ النَّاسِبُ إِلَى التَّلَبُّسِ بِالذَّنْبِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَإِنَّمَا عَوْدُهُ وَنَقْضُهُ مَعْصِيَةً أُخْرَى.

١٢٦- لَكِنْ يُجَدِّدُ تَوْبَةً لِمَا اقْتَرَفَ فِي الْقَبُولِ رَأْيُهُمْ قَدْ اخْتَلَفَ
 ١٢٧- وَحَفِظَ دِينَهُ ثُمَّ نَفْسَ مَالٍ نَسَبَ وَمِثْلُهَا عَقْلٌ وَعِرْضٌ قَدْ وَجَبَ
 ١٢٨- وَمَنْ لِمَعْلُومٍ ضَرُورَةٌ جَحَدَ مِنْ دِينِنَا يُقْتَلُ كُفْرًا لَيْسَ حَدُّ

١٢٦- أي: يجب أن تُجدد التوبة للذنب الذي ارتكبه ثانية، واختلف العلماء في قبول التوبة، فقال "الأشعري": تقبلُ بدليل قطعي، وقال إمام الحرمين "الجويني" والقاضي "عياض": تقبلُ بدليل ظني، أما توبة الكافر فإيمانه مقبول باتفاق.

١٢٧- شرع الناظم بالكليات الست التي يجب الحفاظ عليها، فأولها: حفظ وصيانة ما شرعه الله من الأحكام، ومن أجله شرعت حرب الكفار المرتدين، وثانيها: حفظ النفس، فلا يُباح القتل ولا قطع أعضائها، ولذا شرع القصاصُ والأرض، وثالثها: حفظ المال، فلا يُباح سرقة ولا غصب، ولذا شرع حد السرقة وقطع الطريق، ورابعها: حفظ النسب، وهو الارتباط بين الوالد والولد، ومن أجله شرع حد الزنا، وخامسها: حفظ العقل، فلا يُباح المغيب له، ومن أجله شرع حد شرب الخمر، وسادسها: حفظ العرض، وهو موضع المدح والذم من الإنسان، فلا يُباح بقذف ولا بسب، ولذا شرع حد القذف والتعزير، فهذه الكليات يجب الحفاظ عليها جميعاً.

١٢٨- أي: من جحد أو أنكر حكماً شرعياً علِمَ من الدين بالضرورة - بمعنى أنه علِمَ عند خواص المسلمين وعوامهم - فهو كافر ويُقتل لارتداده، وليس قتله حداً بمعنى: أن قتله كفارة لذنبه، فمن جحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو استحباب الزنا أو شرب الخمر يُقتل كُفْرًا.

- ١٢٩- وَمِثْلُ هَذَا مَنْ نَفَى لِمُجْمَعٍ
أَوْ اسْتَبَاحَ كَالزَّنا فَلْتَسْمَعَ
بِالشَّرْعِ فَأَعْلَمَ لَا بِحُكْمِ الْعَقْلِ
فَلَا تَزِرْ عَنْ أَمْرِهِ الْمُيْنِ
فَاللَّهُ يَكْفِينَا أَذَاهُ وَخُدَعَتَهُ
- ١٣٠- وَوَاجِبُ نَصْبِ إِمَامٍ عَدْلٍ
١٣١- فَلَيْسَ رُكْنًا يُعْتَقَدُ فِي الدِّينِ
١٣٢- إِلَّا بِكُفْرِ فَاذِنُ عَهْدِهِ

١٢٩- كذلك مَنْ نَفَى أَمْرًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ يَكْفُرُ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ فَلَا يَكْفُرُ، وَهَذَا هُوَ
الْمُعْتَمَدُ، وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَبَاحَ أَمْرًا مُجْمَعًا عَلَى تَحْرِيمِهِ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ يَكْفُرُ، كَمَنْ اسْتَبَاحَ الزَّنا.

١٣٠- أي: يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَجُوبًا كِفَائِيًّا إِقَامَةُ خَلِيفَةٍ - عَدْلٍ
الشَّهَادَةِ لَا يَمِيلُ بِهِ الْهَوَى - إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَخْلَفًا مِنْ إِمَامٍ سَابِقٍ، وَوُجُوبُ
تَنْصِيبِ الْخَلِيفَةِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، لَا بِحُكْمِ الْعَقْلِ كَمَا يَقُولُ الْمُعْتَزَلَةُ.

١٣١- أي: لَيْسَ حُكْمُ تَنْصِيبِ الْخَلِيفَةِ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا
الْمَنْقُولَةُ بِالتَّوَاتُرِ كَأَنَّكَ الْإِسْلَامَ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ كَحُكْمِ سَائِرِ الشَّرْعِيَّاتِ،
فَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامُ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ فِي أَمْرِهِ الْمُبِينِ الْوَاضِحِ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ
الشَّرْعِ، فَلَا تَمِيلُ عَنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ.

١٣٢- أي: إِذَا وَقَعَ مِنَ الْخَلِيفَةِ الْكُفْرُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَاطْرَحَ بَيْعَتَهُ جَهْرَةً،
فَلَا تَجُوزُ طَاعَتُهُ إِلَّا إِنْ حُيِفَ الْقَتْلُ فَاطْرَحَ بَيْعَتَهُ سِرًّا، فَاللَّهُ وَخُدَعَتُهُ يَكْفِينَا
أَذَى الْجَائِرِ الَّذِي أَمَرَ بِالْكَفْرِ؛ إِذْ إِنَّ اللَّهَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُؤَيِّدُ دِينَهُ
وَيَحْمِي عِبَادَةَ الْمُؤْمِنِينَ.

١٣٣- بغير هذا لا يباح صرفه
 ١٣٤- وأمر بعرف واجتنب نيممة
 ١٣٥- كالعجب والكبر وذاء الحسد
 وليس يُعزَل إن أزيل وصفه
 وغيبة وخصلّة ذميمة
 وكالمراء والجذل فاعتمد

١٣٣- أي: لا يجوز عزل الخليفة إذا فعل معصية غير الكفر ولم يكن مستجلاً لها، وكذلك لا يُعزَل إذا وُلّي الخلافة وهو عدل الشهادة ثم زال عنه وصف العدالة بطروؤ الفسق عليه، وأما طروؤ الكفر فيُعزَل به.

١٣٤- أي: يجب على المكلف وجوباً كفاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومما يدخل تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اجتناب الغيبة والنميمة، فالنميمة: هي نقل الكلام على وجه الإفساد، وهي محرمة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يرويه "مسلم": ((لا يدخل الجنة نمام))، والغيبة: هي ذكر الإنسان بما فيه مما يكره، وقد نهى الله عنها بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَاب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وكذلك يجب على الإنسان أن يجتنب كل خصلّة مذمومة شرعاً.

١٣٥- أي: من الخصال المذمومة شرعاً - التي يجب أن يجتنبها المسلم - العجب، وهو: إعجاب العابد بعبادته واستعظامها، ومنها الكبر، وهو: احتقار الناس والتهاون بشأنهم، قال رسول الله ﷺ فيما يرويه "مسلم": ((لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من الكبر))، ومنها الحسد، وهو: تمنّي زوال نعمة الغير سواء تمنّى انتقالها إليه أم لا، وتحريمه لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥]، ومنها المراء، وهو: الطعن بقول الغير؛ لإظهار خلل فيه بغرض تحقير قائله، ومنها الجذل، وهو: مقابلة الحجة بالحجة، لإبطال حق أو لتحقيق باطل، وقوله (فاعتمد): إشارة إلى انقضاء فن التوحيد، أي: فاعتمد ما ذكرته لك، فإنه مذهب أهل السنة والجماعة.

- ١٣٦- وَكُنْ كَمَا كَانَ خِيَارُ الْخَلْقِ
 ١٣٧- فَكُلْ خَيْرَ لِي أَتْبَاعَ مَنْ سَلَفَ
 ١٣٨- وَكُلْ هَذَا لِلنَّبِيِّ قَدْ رَجَعَ
 ١٣٩- فَتَابِعِ الصَّالِحَ مِمَّنْ سَلَفَا
 خَلِيفَ حِلْمٍ تَابِعاً لِلْحَقِّ
 وَكُلُّ شَرٍّ لِي ابْتِدَاعَ مَنْ خَلَفَ
 فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ وَدَغَ مَا لَمْ يُبَيِّحْ
 وَجَانِبِ الْبِدْعَةِ مِمَّنْ خَلَفَا

١٣٦- أي: كُنْ أَتْبَاحُ الْمَكْلُوفِ مُتَخَلِّقاً بِالْأَخْلَاقِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا خِيَارُ الْخَلْقِ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالْأَوْلِيَاءُ، وَذَلِكَ بِتَخْلِيلَةِ الْبَاطِنِ مِنَ الرَّذَائِلِ وَتَحْلِيلَتِهِ بِالْفَضَائِلِ، وَكُنْ مُلَازِماً لِلْحِلْمِ — الَّذِي هُوَ سَيِّدُ الْأَخْلَاقِ — وَتَمَسَّكاً بِالْحَقِّ مُمْتَثِلاً لِلْأَوَامِرِ مُحْتَنِباً لِلنَّوَاهِي.

١٣٧- إِنَّ الْخَيْرَ فِي أَتْبَاعِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْإِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمُحْتَمِدِينَ، وَكُلُّ شَرٍّ بِسَبَبِ ابْتِدَاعِ الْخَلْفِ السَّيِّئِ الَّذِينَ أَضَاعُوا الْعِلْمَ وَالصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ.

١٣٨- أي: كُلُّ سُنَّةٍ مَنَسُوبَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ وَأَحْوَالٍ رَاجِحَةٌ عَلَى مَا لَمْ يُنَسَبْ إِلَيْهِ، فَمَا أُبَيِّحُ مِنْهَا لِلنَّاسِ أَوْ كَانَ وَاجِباً أَوْ سُنَّةً أَفْعَلَهُ وَتَمَسَّكَ بِهِ وَدَغَ مَا لَمْ يُبَيِّحْ، كَانَ يَكُونُ حَرَاماً أَوْ مَكْرُوهاً أَوْ مُخْتَصِصاً بِهِ ﷺ كَزَوَاجِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نِسَوَةٍ.

١٣٩- أي: فَتَابِعِ فِي عَقَائِدِكَ وَأَقْوَالِكَ وَأَفْعَالِكَ السَّلَفَ الصَّالِحَ الْقَائِمِينَ بِحَقْقِ اللَّهِ وَحَقْقِ عِبَادِهِ، وَاحْذَرْ مِنَ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ الَّتِي أَحَدَتْهَا الْمُتَأَخَّرُونَ.

مِنَ الرَّيَاءِ ثُمَّ فِي الْخَلَاصِ
وَمَنْ يَمِلْ لَهُؤْلَاءِ قَدْ غَوَى
عِنْدَ السُّؤَالِ مُطْلَقاً حُجَّتَنَا
عَلَى نَبِيٍّ ذَائِبُهُ الْمَرَا حِمُّ
وَتَابِعٍ لِنَهْجِهِ مِنْ أُمَّتِهِ

١٤٠- هَذَا وَأَرْجُو اللَّهَ فِي الْإِخْلَاصِ
١٤١- مِنَ الرَّجِيمِ ثُمَّ نَفْسِي وَالْهَوَى
١٤٢- هَذَا وَأَرْجُو اللَّهَ أَنْ يَمُنَحَنَا
١٤٣- ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ الدَّائِمُ
١٤٤- مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَعِزَّتِهِ

١٤٠- أي: هذا الذي ذكرته في هذه المنظومة من المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة، وأرجو من الله الوصول إلى ما يرضيه من الإخلاص؛ إذ إن الله لا يقبل إلا ما كان خالصاً له، وأرجوه أن يخلصني من الرياء، وهو: فعل الطاعة لقصد الناس، وأرجو الله في تيسير الخلاص والفكاك من مكائيد الشيطان المرحوم المطرود من رحمته الله.

١٤١- أي: وكذلك أرجو الله في الخلاص من النفس الأمارة بالسوء، ومن ميل النفس إلى الهوى والشهوات والمخالفات، فمن يميل للشيطان أو النفس والهوى ويتبعهم فقد ضلّ وحاد عن طريق الهدى وخرج عن حد الاستقامة.

١٤٢- أي: أسأل الله أن يعطينا ويلهمنا الحجة المقبولة الصحيحة التي تنجي من الأهوال عند ورود السؤال علينا في القبر أو يوم القيامة.

١٤٣- ختم الناطق منظومته كما ابتدأها بالصلاة والسلام - الدائم فضلها ومثرثها - على نبيّ عادته وشيمته الرحمة واللطف والشفقة.

١٤٤- أي: الصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحابة الكرام وأهل بيته وكل متبع لنهجه وطريقته وسنته من جميع أمته إلى يوم القيامة.

ترجمة صاحب منظومة بدء الأمالي الأوشي:

هو أبو مُحَمَّدٍ سِرَاجُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ
الأَوْشِيِّ الْفَرَاغَانِيِّ، نِسْبَةُ إِلَى أَوْشٍ مِنْ بِلَادِ فَرَّغَانَةِ، وَهُوَ حَنْفِيٌّ الْمَذْهَبُ،
تُوفِّيَ بَعْدَ سَنَةِ ٥٦٩ هـ^(١).

من مُصَنَّفَاتِهِ:

١- نصاب الأخبار لتذكرة الأخبار.

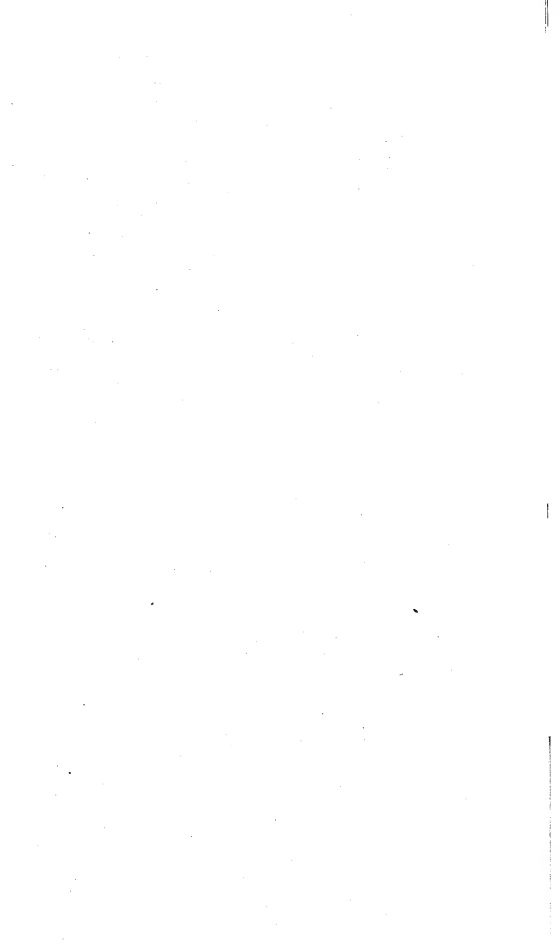
٢- غرر الأخبار ودرر الأشعار.

٣- الفتاوى السَّراجِيَّة.

٤- منظومة بدء الأمالي.

(زرقلي)

(١) انظر "معجم البلدان" ٣٣٣/١، "كشف الظنون" ١٩٥٤/٢، "الأعلام" ٣١٠/٤.



متن بدء الأمالي

الإلهيات :

- ١- يقول العبدُ الفقيرُ إلى الله في ابتداء إملأته؛ ليظهرَ توحيدَ الله بشعرٍ
لِتَوْحِيدِ بِنَظْمِ كَاللَّاتِي
- ٢- إلهُ الخلقِ مولانا قديمٌ وموصوفٌ بأوصافِ الكمالِ
- ٣- هو الحيُّ المدُّ بُرُّ كُلِّ امرٍ هو الحقُّ المُقدَّرُ ذو الجلالِ

- ١- أي: يقول العبدُ الفقيرُ إلى الله في ابتداء إملأته؛ ليظهرَ توحيدَ الله بشعرٍ
لِتَوْحِيدِ بِنَظْمِ كَاللَّاتِي.
- ٢- أي: إنَّ اللهَ مولانا قديمٌ لم يسبقه العدمُ، ويستحيلُ عليه العدمُ، فهو باقٍ
وعزَّ وجلَّ موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ والجلالِ، مُنَزَّةٌ عَنِ النِّقْصَانِ وَالزَّوَالِ.
- ٣- أي: هو الله الحيُّ المدبِّرُ العالمُ بعواقِبِ الأُمُورِ، وهو الحقُّ الثَّابِتُ المُقَدَّرُ،
لِشَيْءٍ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ وَنَفْعٍ وَضَرٍّ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، لَا يَتَبَدَّلُ وَلَا يَتَغَيَّرُ،
بَيَّاتٌ: صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَالْحَقُّ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى.

- ٤- مُرِيدُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ الْقَبِيحِ
 ٥- صفاتُ اللَّهِ لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتِ
 ٦- صفاتُ الذَّاتِ والأَفْعَالِ طُرّاً
 ولكنْ لَيْسَ يَرْضَى بِالْمَحَالِ
 وَلَا غَيْراً سِوَاهُ ذَا انفِصالِ
 قَدِيَمَاتِ مَصُونَاتِ الزَّوَالِ

٤- إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ الْأَفْعَالِ خَيْرِهَا وَشَرِّهَا، وَلَكِنْ لَا يَرْضَى بِالْمَحَالِ وَالْمَحَالُ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى: الْمُسْتَحِيلِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا كَانَ بَعِيداً الصَّوَابِ وَالْحَقِيقَةِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْعُقُولِ النَّيِّرَةِ كَالْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي، فَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُرِيدُهُمَا غَيْرُ رَاضٍ بِهِمَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

٥- أَي: إِنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى لَيْسَتْ عَيْنَ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ بِالْمَوْصُوفِ، وَلَيْسَتْ غَيْرَ الذَّاتِ - أَي: لَا تَنفَكُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ لَا تَنفَكُ ذَاتِهِ أَرْزَلاً وَأَبَداً، بِخِلَافِ صِفَاتِ مَخْلُوقَاتِهِ.

٦- أَي: إِنَّ صِفَاتِ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ كَافَّةً قَدِيَمَاتٌ مُنَزَّهَةٌ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهَا الزَّوَالُ؛ إِذْ مَا ثَبَتَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَصِفَاتُ الذَّاتِ: مَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ نَقْيُ كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ: مَا لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ نَقْيُهُ كَالْإِيمَانِ وَالرِّزْقِ وَالْإِمَاتَةِ.

- ٧- نُسَمِّي اللهَ شَيْئاً لَا كَالْأَشْيَاءِ وَذَاتاً عَنْ جِهَاتِ السُّتِّ خَالِي
٨- وَلَيْسَ الْإِسْمُ غَيْراً لِلْمُسَمَّى لَدَى أَهْلِ الْبَصِيرَةِ خَيْرِ آلِ
٩- وَمَا إِنْ جَوْهَرٌ رَبِّي وَجِسْمٌ وَلَا كُلٌّ وَبَعْضٌ ذُو اشْتِمَالِ

٧- أي: نحن معشر أهل السنة نُسَمِّي اللهَ شَيْئاً، وَلَكِنْ لَيْسَ كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ أَوْ صِفَةٍ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَغَيْرُهُ مِمَّا يُمْكِنُ كَذَوَاتِنَا، أَوْ مُمْتَنِعُ الْوُجُودِ جُودِ شَرِيكِ لَهُ، وَالذَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ (شَيْءٍ) عَلَيْهِ تَعَالَى قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَيْءٍ قُلْ اللهُ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، كَذَلِكَ نُسَمِّي اللهَ ذَاتاً كَسَائِرِ الذَّوَاتِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ مُخَالَفَةٌ لِسَائِرِ الْحَقَائِقِ وَالذَّوَاتِ، وَصِفَاتُهُ مُخَالَفَةٌ لِبَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَيْسَ فِي جِهَةٍ مِنْ الْجِهَاتِ السُّتِّ، وَهِيَ: الْفَوْقُ وَتَحْتُ وَالْيَمِينُ وَالْيَسَارُ وَالْأَمَامُ وَالْخَلْفُ.

٨- أي: إِنَّ الْإِسْمَ عَيْنُ الْمُسَمَّى بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ عَلَى: [١] أي: ذَاتَهُ، وَأَهْلُ الْبَصِيرَةِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ.

٩- أَشَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا كُلٌّ وَلَا بَعْضٌ؛ لَوْ لَيْسَ بِمُقْتَضِرٍ إِلَى مَكَانٍ وَلَا زَمَانٍ؛ لِأَنَّهَا مُحَالٌ عَلَى وَاجِبِ الْوُجُودِ، هُنَا: نَافِيَةٌ، وَإِنْ: زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ.

- ١٠- وفي الأذهان حق كون جزء
 ١١- وما القرآن مخلوقاً تعالى
 ١٢- وربُّ العرش فوق العرش
 ١٣- وما التشبيه للرحمن وجهاً
 ١٤- ولا يمضي على الديان وقت
 بلا وصف التجزئى يا ابن خالي
 كلام الرب عن جنس المقال
 بلا وصف التمكّن واتصال
 فصن عن ذاك أصناف الأهالي
 وأزمان وأحوال بحال

- ١٠- أي: ويُجودُ الجزء الذي لا يتجزأ في الخارج ثابت في العقول، وهو قول المتكلمين من أهل السنة.
 ١١- أي: ليس القرآن الذي هو كلام الله مخلوقاً، تعالى وتنزهه وتقديسه
 عن أن يكون من جنس مقول الخلق.
 ١٢- أي: اختار أهل السلف عدم التأويل واعتقاد التنزيه لله تعالى عما يؤيد التشبيه وتفويض الأمر إليه سبحانه، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فالاستواء معلوم، ولكن دون استقرار على العرش أو اتصال به.
 ١٣- أي: يجب على المسلم أن يعتقد تنزيه الله عن كل ما يشبهه أو يُماثل مخلوقاً ذاتاً وصفات وأفعالاً، فإن تشبيه ذات الله بذات مخلوقاته وصفاته بصفات مخلوقه يقع في الكفر، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فلذلك أحفظ أهل السنة والجماعة، وصنهم عن ذلك الاعتقاد الفاسد.
 ١٤- أي: إن الله منزّه عن أن يمضي عليه وقت وحال؛ لأن الزمان والمكان والحال مخلوقة لله، فتمضي على المخلوقين لا على خالقهم، فمن سيمات الحوادث، وقد ثبت قدمه سبحانه.

- ١٥- وَمُسْتَغْنٍ إلهي عَنْ نِسَاءٍ وَأَوْلَادٍ إِنَاثٍ أَوْ رَجَالٍ
 ١٦- كَذَا عَنْ كُلِّ ذِي عَوْنٍ وَنَصِيرٍ تَفَرَّدَ ذُو الْجَلَالِ وَذُو الْمَعَالِي
 ١٧- يُمِيتُ الْخَلْقَ قَهْرًا ثُمَّ يُحْيِيهِمْ لِيَجْزِيَهُمْ عَلَى وَفْقِ الْحِصَالِ
 ١٨- لِأَهْلِ الْخَيْرِ جَنَاتٍ وَنُعْمَى وَلِلْكَفَّارِ إِذْرَاكَ النِّكَالِ

- ١٥- إِنَّ الْحَقَّ عَزَّ وَجَلَّ أَحَدِيُّ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، مُسْتَغْنٍ عَنِ الْكَائِنَاتِ وَمُسْتَغْنٍ عَنِ اتِّخَاذِ النِّسَاءِ وَالْأَوْلَادِ مِنَ الْإِنَاثِ وَالْبَنِينَ.
- ١٦- أَي: إِنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْمُعِينِ وَالنَّاصِرِ مِنَ الْعِبَادِ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ مُتَفَرِّدٌ بِالْأَحَدِيَّةِ وَالْوَحْدَانِيَّةِ، فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِأَوْصَافِ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِوَصْفِهِ: بِذِي الْجَلَالِ وَذِي الْمَعَالِي.
- ١٧- أَي: قَهَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَخْلُوقَاتِهِ بِالْمَوْتِ، فَيُمِيتُهُمْ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى ثُمَّ يُحْيِيهِمْ عِنْدَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَسْوَقُهُمْ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيُجَازِيهِمْ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، فَلِأَهْلِ الْجَنَّةِ دَرَجَاتٌ وَلِأَهْلِ النَّارِ دَرَكَاتٌ.
- ١٨- هَذَا بَيَانٌ لِتَفْصِيلِ الْأَحْوَالِ، فَلِأَبْرَارِ جَنَاتٍ وَدَرَجَاتٍ مِنَ النُّعْمَةِ وَالْمَقْرَبَةِ مِنْهُ سُبْحَانَهُ بِفَضْلِهِ، وَلِلْكَفَّارِ طَبَقَاتٌ وَدَرَكَاتٌ مِنَ الْحُرْقَةِ وَالْفِرْقَةِ مُقْتَضَى عَدْلِهِ.

- ١٩- وَلَا يَفْنَى الْجَحِيمُ وَلَا الْجَنَانُ
 ٢٠- يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ
 ٢١- فَيَنْسَوْنَ النَّعِيمَ إِذَا رَأَوْهُ
 ٢٢- وَمَا إِنْ فَعَلَ أَصْلَحَ ذَا أَفْرَاضٍ
 وَلَا أَهْلَوْهُمَا أَهْلُ انْتِقَالٍ
 وَإِذْ ذَاكَ وَضُرِبَ مِنْ مِثَالٍ
 فَيَا خُسْرَانَ أَهْلَ الْإِغْتِرَالِ
 عَلَى الْهَادِيِ الْمُقَدَّسِ ذِي الْعَالِيِ

- ١٩- إِنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَأَهْلَهُمَا بَاقُونَ بِوَصْفِ التَّخْلِيدِ وَالتَّأْيِيدِ.
 ٢٠- أي: يَرَى الْمُؤْمِنُونَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ دُونَ الْكُفَّارِ رُؤْيَةً بِغَيْرِ كَيْفِيَّةٍ وَلَا إِدْرَاكِ إِحَاطَةٍ، فَتَحْصُلُ الرُّؤْيَةُ بِأَنْ يَنْكَشِفَ انْكِشَافًا تَامًا مُنْزَهَاً عَنِ الْمُقَابَلَةِ وَالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالصُّورَةِ.
 ٢١- أي: إِنَّ سَائِرَ أَنْوَاعِ النَّعِيمِ فِي جَنبِ رُؤْيَةِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ صَغِيرٌ قَلِيلٌ فَيَا خُسْرَانَ أَهْلَ الْإِغْتِرَالِ فِي اعْتِقَادِهِمُ الْفَاسِدِ؛ حَيْثُ نَفَّوْا رُؤْيَةَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
 ٢٢- مَا هُنَا: نَافِيَةٌ، وَإِنْ: زَائِدَةٌ لَتَأْكِيدِ النَّفْيِ، وَالْمَعْنَى: لَيْسَ فَعَلُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ لِلْعَبْدِ وَاجِبًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]؛ إِذْ إِنَّ الْأَصْلَحَ يَقْتَضِي أَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ الْخَلْقَ جَمِيعًا، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْوَاقِعِ.

النُّبُوءَاتُ :

- ٢٣- وفَرَضَ لازِمَ تَصْدِيقُ رُسُلِ وَأَمْلَاكِ كِرَامِ بِالنُّوَالِ
 ٢٤- وَخَتَمَ الرُّسُلَ بِالصَّدْرِ الْمُعَلَّى نَبِيَّ هَاشِمِيٍّ ذِي جَمَالِ
 ٢٥- إِمَامَ الْأَنْبِيَاءِ بِلَا اخْتِلَافٍ وَتَاجُ الْأَصْفِيَاءِ بِلَا اخْتِلَالِ
 ٢٦- وَبَاقِ شَرْعِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَارْتَحَالِ

٢٣- أي: مِمَّا يَجِبُ عَلَيْنَا الْإِعْتِقَادُ بِهِ الْإِيمَانُ بِالْأَنْبِيَاءِ جَمِيعاً، وَتَصْدِيقُهُمْ مَا جَاؤُوا بِهِ مِنْ أَخْبَارٍ بِوَاسِطَةِ الْمَلَائِكَةِ الْأَخْيَارِ الْكِرَامِ بِأَنْوَاعِ الْعَطَاءِ أَصْنَافِ الْجَزَاءِ.

٢٤- إِنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ النَّبِيُّ الْقُرْشِيُّ الْهَاشِمِيُّ خَاتَمُ الرُّسُلِ جَمِيعاً، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((لَا نَبِيَّ بَعْدِي))، وَوَصَفَهُ النَّاطِظُ بِالصَّدْرِ الْمُعَلَّى، ي: فِي الْمَقَامِ الْأَعْلَى، وَهُوَ نَبِيُّ الرَّحْمَةِ.

٢٥- إِنَّ نَبِيَّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِمَامٌ لِلْأَنْبِيَاءِ جَمِيعاً فِي الدُّنْيَا، إِشَارَةً إِلَى إِمَامَتِهِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمُقَدِّمٌ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ حَالِ نَشْرِ اللَّوَاءِ، هُوَ تَاجُ الْأَصْفِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ بِلَا اخْتِلَافٍ.

٢٦- إِنَّ شَرِيعَةَ نَبِيَّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَاسِخَةٌ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ إِلَى يَوْمِ قِيَامَةِ وَارْتِحَالِ النَّاسِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَى الْآخِرَةِ.

- ٢٧- وَحَقُّ أَمْرِ مِعْرَاجٍ وَصِدْقٌ
فَفِيهِ نَصٌّ أَخْبَارٍ عَوَالِي
٢٨- وَمَرْجُو شَفَاعَةِ أَهْلِ خَيْرٍ
لأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ كَالْجِبَالِ
٢٩- وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَفِي أَمَانٍ
عَنِ الْعِصْيَانِ عَمْدًا وَانْعِمَ زَالِ
٣٠- وَمَا كَانَتْ نَبِيًّا قَطُّ أَنْتَى
وَلَا عَبْدٌ وَشَخْصٌ ذُو الْفِعَالِ
٣١- وَذُو الْقَرْنَيْنِ لَمْ يُعْرِفْ نَبِيًّا
كَذَا لُقْمَانَ فَاحْذَرْ عَنْ جِدَالِ

- ٢٧- إِنَّ الْمِعْرَاجَ إِلَى السَّمَاءِ حَقٌّ ثَابِتٌ بِأَحَادِيثَ مَشْهُورَةٍ كَادَتْ أَنْ تَكُونَ
مُتَوَاتِرَةً، وَمُنْكَرُهُ مُبْتَدِعٌ فَاسِقٌ، وَالْمِعْرَاجُ كَانَ يَقْطَعُهُ بِيَدَيْهِ وَرُوحُهُ عَلَى الصَّحِيحِ.
٢٨- الْمَرَادُ: بِأَهْلِ الْخَيْرِ الْأَنْبِيَاءَ، قَالَ ﷺ: ((شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي))
وَكَذَلِكَ يَشْفَعُ الصَّحَابَةُ وَالشُّهَدَاءُ وَالْأَوْلِيَاءُ كَمَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ.
٢٩- إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعْصُومُونَ عَنْ سَائِرِ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ عَمْدًا وَسَهْوًا
كَمَا أَنَّهُمْ فِي أَمَانٍ مِنَ الْعَزْلِ عَنْ رُتْبَةِ النَّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ.
٣٠- أَي: مِنْ شُرُوطِ النَّبُوَّةِ الذِّكُورُ وَالْحُرِّيَّةُ وَعَدَمُ الْكَذِبِ، فَلَا يَكُونُ النَّبِيُّ
أَنْتَى وَلَا عَبْدًا وَلَا كَذَابًا؛ لِأَنَّهَا صِفَاتُ نَقْصٍ.
٣١- الْمَعْتَمَدُ أَنَّ ذَا الْقَرْنَيْنِ وَلُقْمَانَ الْحَكِيمَ لَيْسَا نَبِيِّينِ، بَلْ هُمَا عَبْدَانِ
صَالِحَانِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، فَاحْذَرِ الْمُجَادَلَةَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

السَّمْعِيَّات :

- ٣٢- وَعِيسَى سَوَفَ يَأْتِي ثُمَّ يَتَوَى لِدَجَّالٍ شَقِيٍّ ذِي خَبَالٍ
 ٣٣- كَرَامَاتُ الْوَلِيِّ بِدَارِ دُنْيَا هَا كَوْنُ فَهْمِ أَهْلِ النُّوَالِ
 ٣٤- وَلَمْ يَفْضُلْ وَلِيٌّ قَطُّ دَهْرًا نِيًّا أَوْ رُسُولًا فِي انْتِحَالِ
 ٣٥- وَلِلصَّدِيقِ رُجْحَانٌ جَلِيٌّ عَلَى الْأَصْحَابِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالِ

- ٣٢- أي: يجبُ الإيمانُ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ آخِرَ الزَّمَانِ وَهَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَتْلِهِ لِلدَّجَالِ الشَّقِيِّ، وَالْإِتْوَاءِ: الْإِهْلَاكُ، وَالْخَبَالُ: الْفَسَادُ.
 ٣٣- أي: إِنَّ الْأُمُورَ الْخَارِقَةَ لِلْعَادَةِ الَّتِي تَظْهَرُ عَلَى يَدِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ الْمَوَاطِبِ عَلَى الطَّاعَاتِ الْمُجْتَنِبِ لِلْسَّيِّئَاتِ ثَابِتَةً وَمُتَحَقِّقَةً، فَهُمْ أَهْلُ الْعَطَاءِ وَالْوَصَالِ.
 ٣٤- أي: لَمْ يَزِدْ فَضْلُ وَلِيٍّ أَبَدًا فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ عَلَى فَضْلِ نَبِيِّ أَوْ رَسُولٍ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ تَابِعَ لِلنَّبِيِّ، وَلَا يَكُونُ التَّابِعُ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنَ الْمَتَّبِعِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ مَعْصُومٌ وَمُكْرَمٌ بِالْوَحْيِ، وَالْوَلِيُّ بِخِلَافِ ذَلِكَ.
 ٣٥- إِنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا تَرَدُّدٍ فِي صِحَّةِ خِلَافَتِهِ.

- ٣٦- وللْفَارُوقِ رُجْحَانٌ وَفَضْلٌ
 ٣٧- وَذُو النُّورَيْنِ حَقًّا كَانَ
 ٣٨- وَلِلْكَرَّارِ فَضْلٌ بَعْدَ هَذَا
 ٣٩- وَلِلصَّدِيقَةِ الرُّجْحَانِ فَاغْلَمْ
 عَلَى عُثْمَانَ ذِي النُّورَيْنِ عَالِي
 مِنَ الْكَرَّارِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ
 عَلَى الْأَغْيَارِ طُرًّا لَا تَبَالِي
 عَلَى الزُّهْرَاءِ فِي بَعْضِ الْحِلَالِ

٣٦- أي: لِعُمَرَ الْفَارُوقِ فَضْلٌ عَلَى عُثْمَانَ ذِي النُّورَيْنِ عَالِي الْقَدْرِ
 وَلُقِبَ عُمَرُ بِالْفَارُوقِ؛ لِفَرْقِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلُقِبَ عُثْمَانُ بِذِي النُّورَيْنِ
 لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوْجَهُ ابْنَتَيْهِ رُقِيَّةَ وَأُمَّ كُلثُومَ.

٣٧- أي: ثَبَتَ حَقًّا أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْمُلَقَّبِ بِالْحَيِّ
 الْكَرَّارِ، وَالْحَيُّ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَسَدِ، وَهُوَ وَصْفٌ بِالشَّجَاعَةِ، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ
 مُتَّفَاوِتُونَ فِي الْفَضْلِ حَسَبَ تَسْلُسُلِهِمْ بِالْخِلَافَةِ.

٣٨- أي: لِعَلِيِّ فَضْلٌ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ جَمِيعًا، وَلَا تَبَالٍ وَ
 تَكَثَّرَتْ بِغَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَقْوَالِ الْأَغْيَارِ.

٣٩- أي: لِلصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ رُجْحَانٌ عَلَى فَاطِمَةَ الزُّهْرَاءِ فِي بَعْضِ الْخِصَالِ، وَ
 يَرِدُ نَصٌّ فِي تَفْضِيلِ عَائِشَةَ عَلَى فَاطِمَةَ، وَإِنَّمَا وَرَدَ رُجْحَانُهَا عَلَيْهَا مِنْ جِهَةٍ كَثُرَ
 الرِّوَايَةُ وَالذَّرَابَةُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا فِي الْآخِرَةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدَّرَجَةِ الْعَالِيَةِ
 وَأَمَّا فَاطِمَةُ فَهِيَ مَعَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلُقِبَتْ فَاطِمَةُ بِالزُّهْرَاءِ؛ لِأَنَّهَا
 تَحْضُرُ وَلَمْ يُرَ لَهَا دَمٌ فِي وِلَادَةِ قَطُّ حَتَّى لَا تَفُوتَهَا صَلَاةٌ.

٤٠- وَلَمْ يَلْعَنُ يَزِيدًا بَعْدَ مَوْتِهِ سِوَى الْكَثَارِ فِي الْإِغْرَاءِ غَالِي

٤١- وَإِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ ذُو اعْتِبَارٍ بِأَنْوَاعِ الدَّلَائِلِ كَالنَّصَالِ

٤٢- وَمَا غُذِرَ لِدُنْيَى عَقْلٍ بِجَهْلٍ بِخَلْقِ الْأَمَافِلِ وَالْأَعَالِي

٤٠- أي: لم يلعن أحد من السلف الصالح يزيد بن معاوية سِوَى المغالين كالرافضة والخوارج؛ لزعمهم رضاه لقتل الحسين، والمعروف أن يزيد نهى عن قتل الحسين قبل استشهاده، وقُتِلَ بدونِ علمه، ولو سُلِمَ جَدلاً أَنَّهُ رَضِيَ بِقَتْلِهِ فَلَا يَجُوزُ لَعْنُ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

٤١- إِنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلِّدِ الْجَازِمِ بِهِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ، وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْتَفِي بِالْإِيْمَانِ مِنَ الْأَعْرَابِ بِمُجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

٤٢- أي: لَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ عَقْلٍ بَالِغٍ أَنْ يَجْهَلَ خَالِقَهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَبِهَذَا قَالَ جُمْهُورُ الْحَنَفِيَّةِ الْمَاتَرِيذِيَّةِ خِلَافاً لِلْأَشَاعِرَةِ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي حُكْمِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، هَلْ هُمْ نَاجُونَ أَمْ لَا؟

- ٤٣- وما إيمانَ شخصٍ حالٌ بأسٍ
بمقبولٍ لفقدِ الإيمانِ
٤٤- وما أفعالٌ خيرٌ في حسابٍ
من الإيمانِ مفروضِ الوصالِ
٤٥- ولا يقضى بكفرٍ وارتدادٍ
بعهرٍ أو بقتلٍ واختزالٍ

٤٣- إنَّ توبةَ العاصي وإيمانَ الكافرِ غيرُ مقبولٍ حالَ سكراتِ الموتِ ومُعانيَةِ العذابِ؛ لِمَا أخرجه الترمذيُّ من حديثِ ابنِ عمرَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: ((إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ))، ولقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَقًّا إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

٤٤- أي: ليست العبادات المفروضة محسوبة من الإيمان ولا داخلة في أجزائه، مع أنه كان من المفترض وصلها بالإيمان، لكنها وإن لم تكن من مفهوم الإيمان فإن الإيمان بها متحتّم.

٤٥- أي: لا يُحكمُ بكفرٍ أحدٍ أو ارتداده بسبب ارتكاب كبيرة من الكبائر كالزنا والقتلِ والسَّرقة، فمُرُتُبُها عاصٍ ولا يُخلدُ في النارِ.

- ٤٦- وَمَنْ يَنْوِ ارْتِدَاداً بَعْدَ دَهْرٍ يَصِرْ عَنْ دِينِ حَقٍّ ذَا انْسِلَالٍ
٤٧- وَلَفْظُ الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ بِطَوَّعٍ رَدُّ دِينٍ بِاغْتِفَالٍ
٤٨- وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِ حَالٍ سُكْرٍ بِمَا يَهْدِي وَيُلْفُو بَارِتَجَالٍ
٤٩- وَمَا الْمَعْدُومُ مَرْتَباً وَشَيْئاً لِفَقْهِ لَاحٍ فِي يَمَنِ الْهَلَالِ

٤٦- أي: إن الذي ينوي الارتدادَ يرتدُّ في الحال؛ لأنَّ قصدَ الكُفر كُفراً غيرَ مَعْفُورٍ عَنْهُ.

٤٧- إنَّ إجراءَ لفظِ الكُفر على اللسانِ مِنْ غيرِ اعتقادِ اللفظِ بمعناه مع طَوَاعِيَّتِهِ وَعَدَمِ الإكراهِ رَدَّةٌ عن الإسلامِ وخُرُوجٌ عَنْهُ.

٤٨- المعنى: لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِ إنسانٍ بِسَبَبِ مَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ مِنْ كلمةِ الكُفر حَالِ سُكْرِهِ، والارتجالُ: هو القولُ بَدِيهَةً مِنْ غيرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهَيُّةٌ وَرَوِيَّةٌ.

٤٩- أي: ليسَ الْمَعْدُومُ مَرْتَباً لله تعالى ولا شيئاً، فلا يُطْلَقُ عَلَى الْمَعْدُومِ اسْمُ شَيْءٍ مُطْلَقاً، حَزَمَ بِذَلِكَ النَّاطِقُ؛ لِأَجْلِ دَلِيلٍ وَفَهُمْ ظَهَرَ ظُهُوراً بَيِّناً، كما يَظْهَرُ الْهَلَالُ الْمُبَارَكُ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ.

٥٠. وَغَيْرَ أَنَّ الْمَكُونِ لَا كَشْيَءَ
 ٥١. وَإِنَّ السُّخْتَ رِزْقٌ مِثْلُ حِلٍّ
 ٥٢. وَفِي الْأَجْدَاثِ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي
 ٥٣. وَلِلْكَفَّارِ وَالْفُسَّاقِ يُقْضَى
 مَعَ التَّكْوِينِ خُذْهُ لَا تَخْصَالِ
 وَإِنْ يَكْرَهُ مَقَالِي كُلُّ قَالِي
 سَيَلِّي كُلُّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ
 عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ سُوءِ الْفَعَالِ

٥٠. أي: إِنَّ الْمَكُونُ الذي هو الموجودُ غيرُ التَّكْوِينِ الذي هو الإيجادُ
 فهما مُتَغَايِرَانِ لَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ؛ إِذْ إِنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ، وَأَكَّدَ النَّاطِقُ
 ذَلِكَ؛ حَيْثُ جَعَلَ هَذَا الْقَوْلَ عِمْرَةً الْكُحْلِ؛ لَتَنْوِيرِهِ عَيْنَ الْبَصِيرَةِ مِنْ عَمَى
 الْجَهْلِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٥١. أي: إِنَّ الْحَرَامَ رِزْقٌ مِثْلُ الْحَلَالِ؛ لِأَنَّ الرِّزْقَ مَا يَسُوقُهُ اللَّهُ إِلَى كُلِّ
 كَائِنٍ لِيَنْتَفِعَ بِهِ حَرَامًا كَانَ أَوْ حَلَالًا، هَذَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَإِنْ كَرِهَ
 هَذَا الْقَوْلَ كُلُّ مُبْغِضٍ.

٥٢. أي: سَيُخْتَبَرُ كُلُّ شَخْصٍ فِي قَبْرِهِ أَوْ مَقَرِّهِ بِالسُّؤَالِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ
 وَنَبِيِّهِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

٥٣. أي: يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ وَقَعَ لِلْكَفَّارِ وَثَابِتٌ لِبَعْضِ
 الْفَجَّارِ لِسُوءِ أَعْمَالِهِمْ.

٤- دُخُولُ النَّاسِ فِي الْجَنَّاتِ فَضْلٌ مِنْ الرَّحْمَنِ يَا أَهْلَ الْأَمَالِي
 ٥- حِسَابُ النَّاسِ بَعْدَ الْبَعْثِ حَقٌّ فَكُونُوا بِالتَّحَرُّزِ عَنْ وَبَالِ
 ٦- وَيُعْطَى الْكُتُبُ بَعْضًا نَحْوُ يُمْنَى وَبَعْضًا نَحْوَ ظَهْرِ وَالشَّمَالِ
 ٧- وَحَقٌّ وَزَنُّ أَعْمَالٍ وَجَرَنِي عَلَى مَتْنِ الصَّرَاطِ بِلَا اهْتِيَالِ

٤- المعنى: أَنَّ دُخُولَ الْمُؤْمِنِ الْجَنَّةَ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ، بَلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَكَرَمِهِ.

٥- إِنَّ حِسَابَ جَمِيعِ النَّاسِ بَعْدَ الْبَعْثِ حَقٌّ ثَابِتٌ، فَكُونُوا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ مُتَحَرِّزِينَ احْتِرَازًا شَدِيدًا عَنِ الْأَثْقَالِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا.

٦- أَي: تُعْطَى صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ الَّتِي كَتَبَهَا الْحَفَظَةُ لِأَصْحَابِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الصَّحِيفَةِ مُؤْمِنًا أَخَذَهَا بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَخَذَهَا بِشِمَالِهِ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا أَوْ شَدِيدًا فِي الْكُفْرِ أَخَذَهَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ.

٧- أَي: يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ وَزَنَ الْأَعْمَالِ حَقٌّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾، وَالْمُوزُونُ هُوَ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ.

كَمَا يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ الصَّرَاطَ حَقٌّ، وَهُوَ: جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، يَمُرُّ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْخَلْقِ، فَيَجُوزُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَتَرْلُ فِيهِ أَقْدَامُ أَهْلِ النَّارِ.

٥٨- وَمَرْجُو شَفَاعَةُ أَهْلِ خَيْرٍ
 ٥٩- وَلِلدَّعَوَاتِ تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ
 ٦٠- وَدُنْيَانَا حَدِيثٌ وَهَيُولَى
 لِأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ كَالْجَبَالِ
 وَقَدْ يَنْفِيهِ أَصْحَابُ الضَّلَالِ
 عَدْنِمُ الْكَوْنِ فَاسْمَعِ بِاجْتِدَالِ

٥٨- أي: شفاعَةُ أَهْلِ الْخَيْرِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالصَّحَابَةِ وَالشُّهَدَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ
 لِأَهْلِ الذُّنُوبِ الْكِبَائِرِ مِنْهَا وَالصَّغَائِرِ مَرْجُوَّةٌ قَطْعًا.

هَذَا وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا الْبَيْتِ فِي بَحْثِ النُّبُوتِ؛ لِعَلِّقِهِ بِالْأَنْبِيَاءِ عَامَّةً
 وَبِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً، ثُمَّ ذَكَرَ الشَّفَاعَةَ هُنَا، لَتَعْلِقَهَا بِالسَّمْعِيَّاتِ وَالْغَيْبِيَّاتِ
 حَيْثُ إِنَّهَا تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٥٩- إِنَّ الدَّعَاءَ لَهُ تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ، سَوَاءٌ كَانَ لِلْأَحْيَاءِ أَمْ لِلْأَمْوَاتِ، فَلَهُ تَأْثِيرٌ
 فِي تَخْفِيفِ الذُّنُوبِ وَدَفْعِ الْعَذَابِ وَرَفْعِ الدَّرَجَاتِ، وَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَنِ
 وَالْجَمَاعَةِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

٦٠- إِنَّ الْمَخْلُوقَاتِ بِأَسْرِهَا مِنْ جَوَاهِرِهَا وَأَعْرَاضِهَا وَكُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ
 حَادِثَةٌ بِإِحْدَاثِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِيَّاهَا، وَإِنَّ الْهَيُولَى - الَّتِي يَدَّعِي كَفَرَةُ الْفَلَاسِفَةِ
 أَنَّهَا أَصْلُ الْعَالَمِ وَمَادَّةُ بَنِي آدَمَ وَأَنَّهَا قَدِيمَةٌ - عَدِيمَةٌ فِي الْكَوْنِ، أَي: غَيْرُ
 مَوْجُودَةٍ، فَإِنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ
 شَيْءٌ.

- ٦١- وَلِلْجَنَّاتِ وَالنَّيِّرَانِ كَوْنٌ
 ٦٢- ذُو الْإِيمَانِ لَا يَتَّقِي مُقِيمًا
 ٦٣- لَقَدْ أَلْبَسْتَ لِلتَّوْحِيدِ نَظْمًا
 ٦٤- يُسَلِّي الْقَلْبَ كَالْبُشْرَى بِرُوحِ
 ٦٥- فَخَوْضُوا فِيهِ حِفْظًا وَاعْتِقَادًا
 عَلَيْهَا مَرُّ أَخْوَالِ خَوَالِي
 بِشَوْمِ الذَّنْبِ فِي دَارِ اشْتِمَالِ
 بَدِيعِ الشَّكْلِ كَالسَّحْرِ الْحَلَالِ
 وَيُخَيِّ الرُّوحَ كَالْمَاءِ الزَّلَالِ
 تَنَالُوا جَنَسَ أَصْنَافِ الْمَالِ

- ٦١- إِنَّ الْجَنَّةَ بِدَرَجاتِهَا وَالنَّارَ بِدَرَكاتِهَا مَوْجُودَتَانِ مَخْلُوقَتَانِ فِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْأَزْمَنَةِ.
 ٦٢- إِنَّ الْمُسْلِمَ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ وَلَوْ مَاتَ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ، بَلْ يُعَذَّبُ بِهَا بِمِقْدَارِ ذُنُوبِهِ، ثُمَّ يُخْرَجُ إِلَى الْجَنَّةِ.
 ٦٣- لَقَدْ أَلْبَسَ النَّاطِمُ لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ نَظْمًا مُوشًى بِدِيعِ الطَّرَازِ، يُشَبِّهُ السَّحَرَ الْحَلَالَ مِنْ جَمَالِهِ وَحَلَاوَتِهِ وَتَأْثِيرِهِ فِي النُّفُوسِ.
 ٦٤- أَي: يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ رَاحَةٌ وَطَرَبٌ؛ لَكُونِ مَبْنَاهُ نَظْمًا بَاهِرًا وَمَعْنَاهُ تَامًا ظَاهِرًا، وَيَكُونُ هَذَا النَّظْمُ سَبَبًا لِحَيَاةِ الرُّوحِ، كَمَا أَنَّ الْمَاءَ الزَّلَالَ سَبَبٌ لِبَقَاءِ مَنْ بِهِ رَمَقٌ.
 ٦٥- أَي: فَاشْرَعُوا فِي هَذَا النَّظْمِ مِنْ جِهَةِ حِفْظِ الْمَبْنَى وَاعْتِقَادِ الْمَعْنَى تَنَالُوا أَصْنَافَ الْعَطَايَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

- ٦٦- وَكُونُوا عَوْنَهُ هَذَا الْعَبْدَ ذَكْرًا
بِذِكْرِ الْخَيْرِ فِي حَالِ انْتِهَالِ
٦٧- لَعَلَّ اللَّهَ يَقْضِيَهُ بِفَضْلِ
وَيُعْطِيَهُ السَّعَادَةَ فِي الْمَالِ
٦٨- وَإِنِّي اللَّهُمَّ أَذْعُو كُتْمَهُ وَسُعْيِي
لِمَنْ بِالْخَيْرِ يَوْمًا قَدْ دَعَا لِي
-

- ٦٦- أي: أعينوا هذا العبد بذكر الخير والدعاء والاستغفار له حال
تضرعكم إلى الله تعالى.
٦٧- أي: عسى أن يعفو الله عنه بفضلِهِ، ويُعْطِيَهُ السَّعَادَةَ فِي الْآخِرَةِ
بِالْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ.
٦٨- أي: إني في جميع عمري - وخصوصاً في آخره - أذعو ربي بغاية طاقتي
لكل من دعا لي من الناس بالخير.